



UNIVERSITE  
Abdelhamid Ibn Badis  
MOSTAGANEM

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم



UNIVERSITE  
Abdelhamid Ibn Ba  
MOSTAGANEM

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير قسم: العلوم المحاسبية والمالية

مذكرة من متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

محاسبة الأجور ودوره في ترشيد النفقات العمومية  
مكان التربص ميناء مستغانم

مقدمة من طرف الطالب:

بن أحمد محمد

تحت إشراف المؤطر(ة) الجامعي(ة):

تمار خديجة

تحت إشراف المؤطر(ة) مؤسسة التربص:

بن قدور عبد القادر

الرتبة	الأستاذ(ة)	جامعة
أستاذ محاضر أ رئيسا	دكتورة مقيدش فاطمة الزهراء	جامعة مستغانم
أستاذ محاضرة أ مقررا	أستاذة تمار خديجة	جامعة مستغانم
أستاذ محاضرة ب مناقشا	دكتورة يعقوب مروة	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2024/2023.



# شكر وتقدير

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار، هو العلي  
القهار الأول والآخر  
والظاهر والباطن الذي أغرقنا بنعمته التي لا تحصى، وأغدق  
علينا برزقه الذي لا  
يفنى وأنار دروبنا فله جزيل الحمد والثناء العظيم، هو  
الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا  
عبده ورسوله " محمد ابن عبد الله " عليه أزكى الصلوات والتسليم  
أرسله بقرآنه المبين  
فعلمنا ما لم نعلم، وحثنا على طلب العلم أينما وجد.  
وبعد نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام لمشرفنا  
الدكتور تمار خديجة، التي  
كانت لنا عوناً في إنجاز هذا العمل، وساعدتنا في اختيار  
الموضوع ولم تدخر وسعاً في  
تقديم النصيحة والتوجيه لنا طيلة إجراء هذه الدراسة من  
خلال إرشاداتها وتوجيهاتها  
القيمة.  
كما نتقدم بالشكر أيضاً إلى السيد بن قدور عبد القادر  
المؤطر في مؤسسة التربص ميناء مستغانم  
على ما قدمه لنا من معلومات قيمة، فله منا فائق التقدير.  
وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في  
الوصول إلى أي معلومة أو  
مصدر أو مرجع يفيد موضوع مذكرتنا.



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام  
على رسولنا أشرف المرسلين  
ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي  
أنعمتها عليا وعلى والديا وأن أعمل  
صالحا ترضاه

وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين.  
أما بعد نهدي هذا العمل إلى والدينا  
الكرام الذين أوفوا لنا العطاء  
وأعجزونا عن رد الفضل  
فلهم منا جزيل الحب والتقدير.  
إلى أخوات الحنونات وإخوتنا  
الساندين لنا دوما.

إلى الأصدقاء والزملاء والزميلات الذين  
تشاركنا معهم أسعد اللحظات وكانوا

الصفحة	العنوان
II	شكر وتقدير
III	الإهداء
IV	الفهرس
VI	قائمة الأشكال والجداول
VII	الملخص
6-5-4-3-2	المقدمة العامة
3	الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة الأجور
4	<b>تمهيد</b>
5	<b>المبحث الأول: الأجور</b>
5	المطلب الأول: تعريف الأجور
6	المطلب الثاني: أنواع الأجور
8	المطلب الثالث: إعداد بطاقة الأجر
10	<b>المبحث الثاني: أساليب تحديد الأجر</b>
10	المطلب الأول: الحماية القانونية لها
13	المطلب الثاني: أنظمة دفع الأجور
18	المطلب الثالث: الاقتطاعات والمكافآت
22	<b>المبحث الثالث: محاسبة الأجور (التسجيل المحاسبي للأجور)</b>
22	المطلب الأول: الحسابات المستخدمة في محاسبة الأجور
26	المطلب الثاني: معايير وآليات محاسبة الأجور
27	المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي للأجور
32	<b>خلاصة</b>

33	الفصل الثاني: الإطار النظري للنفقة العامة
34	<b>تمهيد</b>
35	المبحث الأول: ماهية النفقات العامة
35	المطلب الأول: تعريف النفقة العامة
36	المطلب الثاني: أهداف النفقة العامة
38	المبحث الثاني: ضوابط الإنفاق العام
38	المطلب الأول: تعريف ترشيد النفقة العامة
42	المطلب الثاني: نطاق تطبيق ترشيد النفقة العامة
46	المطلب الثالث: ضوابط وقواعد ترشيد الإنفاق العام
46	المبحث الثالث: ترشيد الإنفاق العام ودوره في محاسبة الأجور
46	المطلب الأول: اهداف ترشيد الإنفاق العام.
47	المطلب الثاني: آليات ترشيد الإنفاق العام
49	المطلب الثالث: متطلبات نجاح الإنفاق العام
51	<b>خلاصة</b>
52	الفصل الثالث: الإطار التطبيقي لترشيد الإنفاق العام في مؤسسة ميناء مستغانم
53	<b>تمهيد</b>
54	المبحث الأول: تقديم عام حول ميناء مستغانم
54	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة ميناء مستغانم
57	المطلب الثاني: مهام المؤسسة
58	المطلب الثالث: أهداف المؤسسة
59	المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ميناء مستغانم

60	المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ميناء مستغانم
61	المطلب الثاني: خصائص المؤسسة
61	المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأجور بمؤسسة ميناء مستغانم
61	المطلب الأول: دراسة أجور العاملين
62	المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لمحاسبة الأجور في الميناء مستغانم
71	المطلب الثالث: دور الإنفاق العام في ترشيد نفقات الأجور في ميناء مستغانم
72	<b>خلاصة</b>
	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان
49	الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة ميناء مستغانم EPM

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان
47	عدد العمال مؤسسة ميناء مستغانم
47	تشكييلة العمال في مؤسسة ميناء مستغانم

الملخص:

يعد عجز الموازنة المشكلة الاقتصادية المحورية لمعظم دول العالم لما له من آثار مباشرة على أداء النشاط الاقتصادي، خاصة في السنوات الأخيرة بعد اتجاه العجز إلى التزايد في مختلف دول العالم، مما جعلها تهتم كثيرا في البحث عن الوسائل الكفيلة لتمويل وعلاج هذا العجز بأقل تكلفة وضرر ممكن أو التخفيض من حدته. ويعتبر ترشيد الإنفاق الحكومي أحد أبرز المسائل المرتبطة بالموازنة العامة والتي تكتسب أهمية كبرى، خاصة مع تعدد وظائف الدولة وإطراد الزيادة في حاجات الأفراد وانخفاض الإيرادات العامة وعدم قدرتها على تغطية النفقات العامة، بالإضافة الى عدم الإستقرار المالي والاقتصادي العالمي وما يترتب عنه من أزمات اقتصادية. **الكلمات المفتاحية:** الإنفاق العام، الأجور، معالجة المحاسبية، المالية العامة.

Résumé

**The Budget déficit Is the pivotal economic problem for Most countries in the world because It has direct effects on the performance of economic activity , especially in recent years after the deficit has tended to increase in various countries of the world, which has made them very intersted in searching for means to finance and treat this deficit at the lowest possible cost and harm reducing its severity ; Rationalizing government spendin is considered one of the most prominent issues reletes to the general budget, which is gaining great importance, especially with the multiplicity of state functions, the steady increase in individual needs, the decline in public revenues, and its inability to cover public expendditures, in addition to global financial and economic instability and the resulting economic crises.**

**Key Word : Public spending, wages, accounting treatment, public finance.**

المق

دمته

العَا

مَة

بعد الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية وما ترتب عنها من اختلالات اقتصادية واجتماعية كان لها الأثر المباشر على قيام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية على نطاق واسع مست كل الميادين سواء بصفة ذاتية أو عن طريق التعاون مع الهيئات المالية الدولية، خاصة مع كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، أين أسفر هذا التعاون على الإمضاء على مجموعة من الاتفاقيات ترتب عنها تطبيق الجزائر لمجموعة من البرامج التصحيحية المصممة من طرف صندوق النقد الدولي تهدف في مجملها إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق وتحقيق الانطلاقة الاقتصادية الصحيحة التي تسمح باستعادة الاستقرار الاقتصادي والوصول إلى مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي من خلال العمل على إتباع سياسة مالية تقشفية وإجراء تعديلات هيكلية على باقي السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، غير انه وبعد ارتفاع أسعار البترول مع بداية الألفية الثالثة التي ساهمت بصورة مباشرة في ارتفاع الإيرادات الميزانية من جهة وإعادة التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري من جهة أخرى عمدت الحكومة الجزائرية على إعادة النظر في بعض السياسات الاقتصادية المتبعة عن طريق إتباع سياسة مالية أكثر توسعا وسياسة اجتماعية أكثر تفتحا على الطبقات المحرومة ومحدودة الدخل، إلا أن ذلك لم يمنعها من مواصلة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها عن طريق الاستمرار ومواصلة تكييف أنظمتها المالية والاقتصادية مع متطلبات اقتصاد السوق بجعلها مطابقة لمثيلاتها في الدول المتقدمة.

إن دراسة موضوع النفقات العامة له أهمية كبيرة خاصة مع تطور دور الدولة وتوسع نشاطها في الحياة الاقتصادية فقد تطورت دراسة النفقات العامة مع تطور طبيعة الدالية العامة، من مالية محايدة إلى مالية وظيفية، وأصبح فقهاء المالية العامة يهتمون بدراسة وتحليل النفقات العامة وتقسيماتها وحدودها وضوابطها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، فلم تعد تدرس النفقات العامة من الناحية الكمية فقط، بل أصبحت تدرس من الناحية النوعية أيضا، أي من ناحية آثارها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم إستخدامها وسيلة لإحداث آثار معينة وتحقيقا

للأهداف المرسومة مسبقا في إطار السياسة الدالية للدولة، وتعتبر سياسة الإنفاق الحكومي من أحد أبرز وسائل السياسة الدالية في برفيز النمو والتشغيل الكامل للعمالة و تثبيت الاقتصاد الكلي في حالة تعرضه لصدمات وإعادة توزيع الثروة للتقليل من حدة التفاوت بين المواطنين

وغيرها من اهداف السياسة الإتفاقية، إلا أن ظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة أضحت ظاهرة عامة طويلة الأجل في غالبية الدول المتقدمة منها والنامية، الأمر الذي يستدعي ضرورة ترشيدها والحد من إسرافها وتبذيرها، وبالتالي فإن موضوع ترشيد النفقات العامة يعد من الوسائل التي تتجدد مع تشدد الأزمات على إقتصاديات دول العالم قاطبة، لما لذا من تأثير بالغ الأهمية على موارد الدولة.

غير أن النفقات العامة هي الأداة التي تستخدمها الدولة من أجل مواجهة التزاماتها في مختلف اللاميادين وكذا المنفعة العامة، فإنها تزداد كلما كانت حاجات عامة المواطنين في تزايد وهذا ما جعل عملية الرقابة صعبة.

**من خلال هذا البحث سنحاول الإجابة على هذا السؤال؟**

كيف تتم المعالجة المحاسبية للأجور ودورها في ترشيد الإنفاق العام؟

**للإجابة على هذه الإشكالية وجب علينا طرح التساؤلات التالية:**

ما هو دور محاسبة الأجور في ترشيد النفقات العامة؟

ما مدى نجاعة هذه النفقات المختلفة؟

وهل التسجيل المحاسبي للأجور دور في ترشيد النفقات؟

**الفرضيات:**

في سبيل الإجابة مؤقتا على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية سابقة الذكر بالإمكان الإنطلاق من الفرضيات التالية:

الأجر: ما يتقاضاه العامل من مبلغ أساسي او ينبغي له ان يتقاضاه لقاء عمله وبسببه.

النفقة العامة: هي مجموع ما تنفقه الدولة بمختلف هيئاتها ومنظماتها بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة وفقا للقوانين والحدود التي تضعها.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- ♣ تزايد الاهتمام بالرواتب والأجور في المؤسسات نتيجة التطورات الحاصلة والتنوع في المؤسسات.
- ♣ معرفة أهمية الرواتب والأجور بالنسبة للأفراد والمؤسسات الاجتماعية.
- ♣ إثراء المكتبة الجامعية.
- ♣ تنمية قدراتي في هذا المجال.
- ♣ تحكم التخصص من جهة وإثراء البحث العلمي من جهة أخرى.
- ♣ الإسترشاد بها وقت الحاجة لكل من الباحثون، رجال الأعمال؛ الإدارات.

### أهداف البحث:

يهدف بحثنا هذا المنجز إلى:

- معرفة معمقة للمحاسبة العامة بصفة عامة وكذا محاسبة الأجور بصفة خاصة.
- التعرف على أنواع النفقات العامة وكيف يتم ترشيدها.
- دراسة كل من النفقات والأجور وكيف يتم تقييدها محاسبيا.

○ دعم معارفنا عن كل ما يتعلق بالأجور والرواتب.

### أسباب إختيار الموضوع:

لعل اختيارنا للموضوع يعود لجملة من الأسباب الموضوعية والذاتية:

- ✓ أهمية الموضوع وخاصة في ظل الظروف الحالية التي تشهدها المؤسسات الجزائرية.
- ✓ الرغبة الشخصية للتعرف أكثر على هذا الموضوع والتوافق مع التخصص الذي ندرسه
- العمل على تكوين العلمي الجيد والمؤهل وعلى أمل ممارسة مهنة التدقيق بصورة سليمة وفعالة في المستقبل.
- ✓ نابع من أهمية التي يكتسبها تقيم فعالية تسيير الأجور بالنسبة للمؤسسة والاهتمام الخاص بهذا الموضوع حاجة العامل الى الاجر والمؤسسات إلى عمال.

### منهجية البحث:

على ضوء أهداف البحث والتساؤلات التي نحاول الاجابة عقها تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب دراسة الحالة على اعتبار انه من أنسب الطرق في مجال دراسات الاجتماعية عموما حيث بإمكانية أن يمهد لدارسات أكثر تعمقا في نفس المجال وهو يقوم عموما على جميع البيانات وتصنيفها في المؤسسة واحدة ثم تنظيمها وتحليلها وتقديم وصف ظاهرة محل الدراسة التعرف على متغيراتها واسبابها والعوامل ذات العلاقة بها وإستخلاص النتائج بعد التحليل العلاقة بين المتغيرات.

### صعوبات البحث:

تتمثل صعوبات البحث في:

- قلة المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.
- ضيق الوقت حيث يجد الطالب صعوبة في التوفيق بين الجانب التطبيقي والنظري.

الفصل

الأول

### تمهيد

إن الأجور تلعب دورا أساسيا في حياة الأفراد والمؤسسات وكذلك دورا مهما في تحسين مستوى الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية للعامل وإشباع رغباته المتعددة ومن شروط تحسين الأداء هو عدالة الأجور التي تتمثل في أن يحصل العمال على أجور تتناسب مع ما يقدمونه للمؤسسة من إمكانيات ومهارات وخبرات، ونظرا للظروف التي تمر بها الجزائر والتي أدت إلى انخفاض عملتها وقد رتتها الشرائية للمواطن أصبح العامل يسعى جاهدا إلى رفع أجره.

## المبحث الأول: الأجور

### المطلب الأول: تعريف الأجر

#### التعريف الاقتصادي للأجر<sup>1</sup>:

يبين جون مارشال التعريف الاقتصادي للأجر تقليديا بقوله إن الغالبية من المؤلفين الأوفياء لتقاليد القرن التاسع عشر يعرفون الأجر بأنه " دخل العمل أو عنصر العمل " ثم يرفض هذا التعريف الذي كان يعد سليما بالنسبة لرأسمالية القرن 19 الفردية ويقدم تعريفا للأجر ومبررات هذا التعريف فيبين أنه: بناء على التدخل من جانب التجمعات النقابية ومن جانب السلطات العامة وتحت تأثير الفلسفة السائدة اليوم أصبح الأجر في ظل الرأسمالية الحالية دخل العامل أي دخل الفرد الذي ليس لديه لكي يعيش إلا قوة عمله، ولكنه مجرد إنسان ولا أكثر من ذلك لقد أربح الأجر دخلا إنسانيا خالصا.

#### التعريف الاجتماعي:

يقرد بالأجر الاجتماعي في حقيقة القول تحليل اقتصادي أكثر منه قانونيا فهو يشمل كل ما يقدم للعامل، فالأجر بوصفه نتيجة لعقد العمل ليس إلا التقديرات التي تتضمنها وظيفة العامل وإن العامل لم يعد مجرد بائع لبضاعة يدفع ثمنها بالسعر الجاري الذي يحدده قانون العرض والطلب فالعامل إنسان له احتياجات العمل فيها أن هذه المنافع تهدف إلى أن تضمن للعمل الأمن والقدرة على الكسب المستقر يمكن أن نسميها الأجر الاجتماعي.

الأجر هو ذلك المبلغ النقدي الذي يدفع للأفراد لقاء الأعمال التي يقومون بها في المنشأة بغض النظر عن أية إمتيازات أخرى، بحيث تمكنهم من تأمين احتياجاتهم الأساسية بالدرجة

<sup>1</sup>- بولال عبد الخالق؛ بهليل محمد الأمين، محاسبة الأجور والرواتب في المؤسسة الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور الطاهر مولاوي، شعبة العلوم المالية والمحاسبة، التخصص: محاسبة وتدقيق، سعيدة، 2020/2015، ص06.

الأولى وتمكنهم من الادخار الذي يسمح لهم بالاستثمار على المدى الطويل، بحيث تكون قادرة على تحفي الأفراد وبدل المزيد من الجهد ولإنتاج أفضل كما ونوعاً<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني: أنواع الأجور<sup>2</sup>

### حسب طبيعتها

#### أجور نقدية :

مجموع الوحدات النقدية التي يتلقاها الفرد تعويضاً عن العمل سواء كانت وحدات نقدية أو ورقية، ويتكون من جزأين:

جزء ثابت يدفع بشكل دوري وجزء متحرك يرتبط في قيمته بظروف العمل والجهد المبذول من جانب العامل.

#### أجور عينية :

هي الأعباء المالية التي تتحملها المنظمة نيابة عن العاملين بها، نظير تقديم الخدمات الطبية والاجتماعية

#### أجور اسمية :

هي كمية النقود التي يحصل عليها الفرد مقابل العمل الذي يقدمه.

#### أجور حقيقية :

هي حجم السلع والخدمات التي يمكن للفرد أن يحصل عليها نتيجة إنفاقه للأجر الاسمي.

<sup>1</sup>-بولال عبد الخالق؛ بهليل محمد الأمين، المرجع السابق، ص07.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص09.

### حسب طريقة الدفع<sup>1</sup>

#### حسب طريقة الزمن :

يتم دفع الأجر على أساس محدد بالساعة أو اليوم أو الأسبوع أو الشهر وهناك يرتبط الأجر بالكمية وتعتبر هذه الطريقة من أقدم الطرق أكثرها شيوعاً كما أن هناك حالات لتطبيق هذه الطريقة وهي ما يلي:

- ❖ حال الوظائف أو الأعمال التي يربح قياسها بوحدات كمية ملموسة؛
- ❖ عدم وجود علاقة بين كمية الإنتاج والجهد المبذول؛
- ❖ إذا كان الإنتاج غير منتظم كحدوث أعطال لا دخل للفرد فيها؛
- ❖ عدم قدرة الإدارة على مراقبة كمية الإنتاج للعامل أو وجود صعوبات في تحديد الكمية بالتدقيق؛
- ❖ عند تفضيل لإدارة العمال لنظام الأجر على أساس الزمن.

#### حسب طريقة الأجر بالقطعة:

عندما اتجهت عناية الصناعة إلى كمية الإنتاج أكثر من جودته أرباح هنا الإنتاج مرتبط أكثر بسرعة العامل وقدرته الإنتاجية ويتم تحديد قيمة نقدية معينة عند إتمام الموظف لعمله المطلوب وتطبق هذه الطريقة في حال ما إذا كانت هناك:

- أعمال يسهل قياس إنتاجيتها بوحدات رقمية؛
- عملية الإنتاج مستمرة ومنتظمة؛

<sup>1</sup>- بولال عبد الخالق؛ بهليل محمد الأمين، المرجع السابق، ص10.

## الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة الأجور

- إمكانية ربط مجهود الفرد بكمية إنتاجه وعدم القدرة على التحكم في مستوى الجودة؛
- رقابة غير فعالة وعدم وجود وقت كافي لملاحظة العاملين وأدائهم.
- من خلال هذين النظامين نجد أن هناك صعوبة في المفاضلة بينهما لعدة خصائص:
- ينبغي أن تكون صلة بين الأجر والإنتاجية مع وجود فروق مقابل عوامل أخرى كظروف العمل والمهارة...؛
- يجب أن تتميز الطريقة بالسهولة والبساطة من جانب العاملين؛
- يجب أن يساعد نظام دفع الأجر على المقارنة الدقيقة بين مستوى الإنتاجية وكفاءات الإدارات المختلفة في المشروع؛
- ألا تكون الطريقة المتبناة مهذا للخلافات بين العاملين في المشروع، كذلك التي تنشأ بسبب وضع خطط للحواف المالية للبعض دون البعض الآخر<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: اعداد بطاقة الأجر<sup>2</sup>

1. الأجر الأساسي
2. علاوة المردودية الفردية
3. علاوة المردودية الجماعية
4. تعويض الضرر
5. تعويض عمل المنصب

<sup>1</sup>- بولال عبد الخالق؛ بهليل محمد الأمين، المرجع السابق، ص11.  
<sup>2</sup>- أفراح مقدم؛ إكرام نعمي؛ نرجس شيخة عمارة، المعالجة المحاسبية للرواتب والأجور في ظل نظام المحاسبي المالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2023/2022، ص22.

6. تعويض الخبرة المهنية

7. أجره المنصب

8. تعويض السلة

9. تعويض النقل

الأجرة الخاضعة

10. المنح العائلية

11. تعويض الأجر الوحيد

12. تعويض مصاريف المهمة

13. تعويض المنطقة

14. الأجر الأجمالي

الإقتطاعات

15. إقتطاع الضمان الإجتماعي

16. الضريبة على الدخل الإجمالي

17. الأجرة الصافية

**المبحث الثاني: أساليب تحديد الأجر**

**المطلب الأول: الحماية القانونية لأجر**

**أولا. مبدأ امتياز أجور العمال عن بقية الديون**

هنا يمكن أن نطرح الفرضية التالية:

في حالة إفلاس مؤسسة، ويكون من بين دائني المؤسسة أجراء أرباب اسر لم يتقاضوا أجورهم، إن المشرع الجزائري مكن العامل من حق الامتياز، ولكن أورد له هذا الحق في المرتبة الرابعة، وذلك بعد المصاريف القضائية، مصاريف الخزينة العامة، مصاريف الحفظ والترميم وهذا ما أشارت إليه 4 المادة 993 من القانون المدني الجزائري.

إن هذه المادة، ما يلاحظ منها، هو أنها أدخلت حق الامتياز للعامل ضمن حق الامتياز العام الذي تقتصر أولويته على استيفاء العامل حقه من الأموال الموجودة في ذمة صاحب العمل وقت التنفيذ فقط، وعند عدم كفايتها تبقى أجور العمال دون وفاء.

ولكن من جهة أخرى أشار المشرع الجزائري إلى حق العامل في الامتياز الخاص، أي:

بأن يتصدر ويسبق دين الأجر كل الديون الممتازة الأخرى، وهذا من خلال المادة 89 من قانون 11 / 90، التي أكدت على أفضلية دفع الأجور وتسبيقاتها المستحقة للعامل من طرف المستخدم ولكن من الناحية العملية، نجد أن حق الامتياز قد لا تكون له فعالية، ونظرا لأنه قد لا تكون للمؤسسة أصول تغطي كل الأجور، كما انه قد تستغرق إجراءات التنفيذ وقتا طويلا يتعارض مع الطابع المعيشي للأجر، كما لا يمتد الامتياز إلى دين الأجر الناشئ بعد الإفلاس.

### ثانيا. الحجز على الكتلة الأجرية

في الحجز على الكتلة الأجرية، تظهر لنا حدود سلطة صاحب العمل في إيقاع جزاءات مالية على العامل، تتعلق أساسا بالأجر، وهذا سنقدم بعض الفرضيات التالية:

إن المشرع الجزائري، أجاب عن هذه المسألة من خلال قانون الإجراءات المدنية والإدارية في الفصل السابع، وفقا للمواد من 775 إلى 782 ، حيث انه سمح بالحجز على الأجور، ولكن قيد هذا الحجز بعدة شروط:

## الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة الأجور

1. أن يتم الحجز بموجب سند تنفيذي وفي حدود النسب المذكورة في المادة 776 من نفس القانون.

2. الا يجوز الحجز على المنح العائلية

3. لا يجوز أن يتجاوز الحجز نصف الأجر .

كما انه سمح أن يكون الحجز على الأجر بقيمة النفقة الغذائية إذا ما تعلق الأمر بنفقة غذائية للقصر أو الوالدين 6 أو الزوجة.....الخ المادة 777 ، وهذا نظرا لأهميتها، وطابعها الإستعجالي لصالح مستحقيها.

ما هي النسب المحددة للحجز على الأجر ؟، هنا نجد المادة 776 من قانون الإجراءات 7 المدنية والإدارية التي نصت على ما يلي:

10 % إذا كان المرتب الصافي يساوي أو اقل عن قيمة الأجر الأدنى المضمون.

15 % إذا كان المرتب الصافي يفوق قيمة الأجر الأدنى المضمون ويساوي أو يقل عن ضعف قيمته.

20 % إذا كان المرتب الصافي يفوق ضعف الأجر الأدنى المضمون ويساوي أو يقل بثلاث مرات عن قيمته.

25 % إذا كان المرتب الصافي يفوق ثلاث مرات قيمة الأجر الأدنى المضمون ويساوي أو يقل بأربع مرات عن قيمته.

30 % إذا كان المرتب الصافي يفوق أربع مرات قيمة الأجر الأدنى المضمون ويساوي أو يقل بخمس مرات عن قيمته.

ثالثا. مبدأ التنازل عن الأجر:

هنا لتوضيح هذا المبدأ، يمكن أن نطرح الفرضيات التالية:

إن من أهم الأحكام التي يقوم عليها الأجر هي دفعه بانتظام عند حلول أجله من قبل صاحب العمل. المشرع الجزائري لم يتطرق صراحة إلى هذه النقطة، ولكن بالرجوع إلى المادة 136 من قانون 11 / 90 ، نجد أنها أكدت على أن، كل بند مخالف للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية يعد باطلاً وعديم الأثر، ونص أيضاً في المادة 88 من قانون 11 / 90 ، على أن تنازل العامل 9 لفائدة صاحب العمل عن الأجر يعتبر باطلاً وعديم الأثر، ولو كان برضاه أو بمقابل منفعة أو مصلحة.

**لكن استثناء.**

- يمكن اقتطاع جزئي للأجر، ودفعه على مراحل مثل حالة العمل المؤقت .
- يمكن إجراء المقاصة على الأجر، ولكن في حدود ضيقة، وذلك بالتقيد بالنسب المحددة للحجز على الأجر.

### المطلب الثاني: أنظمة دفع الأجور

يمكن تقسيم نظم دفع الأجور إلى مجموعتين وهما :

#### نظام الأجر الزمني

يتم بمقتضاه دفع الأجر عن وحدة زمنية معينة يقضيها الفرد العامل في عمله؛ ولا يتغير الأجر بتغيير كمية الإنتاج، ويعتبر هذا النظام شائعاً في الاستخدام بساطته ويتم اللجوء إليه في الحالات التي يستصعب فيها ربط الإنتاج بالأداء كوحدات كمية مثل الأعمال الإدارية والهندسية والاستشارية، وكذلك في الأعمال التي يكون الاهتمام فيها بالجودة أكثر من الكمية؛ ويؤخذ على هذا النظام عدم تشجعه للإبداع والابتكار من قبل الفرد العامل، إذ يتساوى أجر العامل مع غير المتميز وفيه يصعب التنبؤ بعنصر العمل كأحد عناصر الإنتاج.

## الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة الأجور

وهناك حالات معينة تصلح لتطبيق هذه الطريقة دون غيرها:

في حالة الوظائف أو الأعمال التي يصعب قياس إنتاجها بوحدات كمية ملموسة، مثال ذلك أعمال الصيانة المتنوعة أو الكتابية.

في حالة عدم وضوح العلاقة بين كمية الإنتاج أو لجهد المبذول، وحيث يكون غير إمكان العامل التحكم في كمية انتاجه، كالعامل على خط التجمع حيث تكون سرعته محكومة بسرعة الماكينة التي يعمل عليها، وتكون سرعة معروفة مقدما وليس للعامل سيطرة عليها.

في حالة ما إذا كان الإنتاج غير منظم كحدوث عطل بصفة مستمرة ولا دخل للفرد فيها.

في حالة عدم قدرة الإدارة على مراقبة كمية الإنتاج للعامل، أو وجود صعوبات في تحديد وفرز كمية الإنتاج للفرد.

في حالة حاجة العمل إلى عناية واهتمام خاص، مثال ذلك صناعة الماس وتشكيله، حيث يتطلب وقت كبير وتركيز، وإذا زادت السرعة في العمل فإن ذلك يترتب عليه أضرار بجودة السلعة (أهمية الجودة على الكمية)

في حالة تفصيل كل من الإدارة والعاملين لهذا النظام حيث يكون هذا النظام سهل التطبيق ولا يحتاج إلى مجهودات كتابية وحسابية كبيرة.

كما أنه يعمل على تقوية روح الفريق والتضامن بين أفراد المجموعة ويعاد على هذه الطريقة من ناحية أخرى، أنها لا تشجع على روح الابتكار، ولا تحقق الحافز الكافي أمام العاملين لزيادة إنتاجهم.

وإذا كانت طريقة الدفع على أساس الزمن تركز على عنصر الزمن، فإنه يجب أن يصاحبها إشراف ورقابة دقيقة، والا فإن الأفراد سيركزون على الزمن ويميلون عامل الكمية

المنتجة، كما ينبغي أن يكون هناك نظام يسمح بمكافأة العامل الأعلى الإنتاجية، والا سوف لا يأخذ حقه إذا قورن بالعامل المنخفض الإنتاجية.

وعلى الرغم من أن هذه الطريقة التقدم للفرد تعويضا عاجلا أو مكافأة مباشرة كحافز لتفوقه في الإنتاج، إلا أنها من ناحية أخرى تنطوي على ميزة هامة وهي ثبات دخل الفرد وعدم تعرضه للتقلبات وتمثل هذه الميزة ذاتها حافز لبذل جهود معقولة.

والأساس في هذه الطريقة كما ذكرنا من قبل هذا الزمن الذي يقضيه الفرد في عمله ولا تكون كمية العمل محدودة بل تقديرية، ويتحمل صاحب العمل المسؤولية كاملة من جميع الخسائر، كما يحصل من ناحية أخرى على جميع الأرباح التي قد تتولد عن العمل الذي يؤدي الأفراد لذلك فالمسؤولية الأولى والأخيرة على الإدارة لمراقبة الأفراد.

## 2- نظام الأجر بالإنتاج أو الأجر التشجيعية<sup>1</sup>:

يتوقف بموجب هذا النظام الأجر على الإنتاجية وفيه يتم الاختيار بين عدة طرق لاحتساب الأجر المرتبط بالإنتاجية منها:

### تحديد الأجر على أساس الإنتاج الفردي :

حيث يتقاضى الفرد أجره على أساس عدد الوحدات التي قام بإنتاجها بمفرده، ويختلف مقدار الأجر المحقق باختلاف الأساليب المعتمدة والتي تتضمن الآتي:

### اجر القطعة الموحدة :

<sup>1</sup>- سلامي كريمة، دور نظام الأجور في تعزيز ولاء العامل للمؤسسة، جامعة 8 ماي 1945م، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع؛ قالمة، 2019/2018، ص74.

## الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة الأجور

وفيه يدفع الأجر عن كل قطعة منتجة بغض النظر عن العدد؛ ويعتمد الاحتساب أما على اجر القطعة او زمن القطعة المعياري؛ ويتم احتساب الأجر على مرحلتين في الأولى على أساس  
أجرة القطعة الواحدة  $\times$  عدد الوحدات المنتجة

وفي الثانية يحسب وقت معياري لكل وحدة يضرب عدد الوحدات المنتجة، فيكون عدد  
الساعات

أساس في احتساب الأجور وبغض النظر عن الزمن الفعلي الذي لزمه الإنتاج.

### اجر القطعة المتغير :

وفيه يحدد الأجر على أساس سعرين لكل مستوي إنتاج كان يكون مثلاً إذا كان عدد  
القطع المنتجة اقل من 555 فإن اجر القطعة المنتجة 55 دينار، أما إذا كان عدد القطع المنتجة  
أكثر من 555 فإن اجر القطعة المنتجة 55 دينار.

يحفز هذا الأسلوب العاملين على زيادة الإنتاج، كما يؤدي إلى تحقيق وفرة بسبب  
اقتصاديات الوفرة وتحميل التكاليف الثانية على عدد أكبر من الوحدات المنتجة، وتستخدم  
المنظمات عدة أساليب لتحفيز العاملين علي زيادة الإنتاجية منها:

### أسلوب فريديريك تايلور :

وبموجبه يتم تحديد مستوى قياس للإنتاج على أساس دراسة الحركة والوقت، وقبل  
الوصول إلى هذا المستوى يمنح العامل اجر معيناً من كل وحدة، وإذا بلغ الفرد العامل هذا  
المستوى أو تجوزه تقاضى اجر عن كل وحدة منتجة ، ولا يضمن هذا الأسلوب حد أدنى من  
الأجر:

### طريقة هالسي<sup>1</sup> :

وبموجبها يتم تحديد وقت قياسي لأداء عمل معين، ويتقاضى العامل اجر الوقت الذي يستغرقه في العمل مضاف اليه اجر جزء من الوقت الذي وفره اي أن (الأجر المستحق للعامل : اجر الساعة) الوقت المستنفذ + نسبة مئوية من الوقت المقاصد)

تجمع هذه الطريقة بين الأجر الزمني واجر القطعة وتحفز الفرد العامل على الاقتصاد في الوقت، وهي تضمن حد ادني من الأجر، يمثل بأجر الوقت الذي قضاه العامل في العمل.

### طريقة روان :

يتم بموجبها تحديد زمن معياري لإنهاء العمل فإذا لم ينجز العمل في الوقت المعياري يستحق العامل الأجر العادي دون حسم، أما إذا بلغه في الوقت اقل من المعياري المستنفذ في العمل، اي أن:

الوقت المستنفذ + الوقت المحدود-الوقت المستنفذ × الأجر المستحق = اجر الساعة

أجرة الوقت المستحق × الوقت المحدد للعمل

يعاد على هذه الطريقة كونها معقدة وصعبة الاحتساب والفهم من قبل العاملين.

### طريقة هيريك :

يحدد بموجبها مستويين للإنتاج القياسي ومستوى اقل من القياسي % 55 ومن يبلغ الإنتاج القياسي يستحق الأجر زائدا المكافأة.

### طريقة جانت :

<sup>1</sup>- سلامي كريمة، المرجع السابق، ص75.

وتستعمل نسبة متدرجة العلاوة بعد مستوى معياري للإنتاج ويستحق الفرد العامل العلاوة إذا حقق المستوى المعياري أو تجاوزه، ويعتمد حجم العلاوة على نسبة تجاوز معياري.

#### طريقة امرسون :

وتستخدم تدرج الكفاءة مع اخذ عامل الوقت والمستوى المعياري .

#### ب\_ تحديد الأجر على أساس الإنتاج الجماعي :

يتم حساب الأجر على أساس الجهد الجماعي وليس الجهد الفردي المبذول في العمل، وتوزيع المكافأة أو التعويض الجماعي بين الفرد الذين ينتمون الجماعة حسب الأسس المتفق عليها، تشجع هذه الطريقة العمل الجماعي وتعتمد في المنظمات اليابانية بشكل كبير نظرا لاعتماد هذه المنظمات على العمل الجماعي.<sup>1</sup>

#### المطلب الثالث: الإقتطاعات والمكافآت

##### الإقتطاعات :

تبعاً لما تناولناه سابقاً عن مكونات الأجر، فإن مجموع تلك العناصر يعطي لنا الأجر الخام للعامل، إلا أن هذا الأجر لا يتحصل عليه العامل كاملاً، وإنما هناك بعض الإقتطاعات التي تخفض من هذا الأجر الخام، للحصول في الأخير على الأجر الصافي الذي يدفع للعامل، ويمكن التمييز بين نوعين من الإقتطاعات:

##### الإقتطاعات القانونية:

أي شهرياً، وهذا النوع بدوره ينقسم إلى قسمين:

##### الضريبة على الدخل الإجمالي:

<sup>1</sup>-سلامي كريمة المرجع نفسه، ص76.

## الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة الأجور

هي ضريبة تقطع من المنبع، أي من الأجر مباشرة وتدفع لمصلحة الضرائب؛ ويحدد مقدار الإقتطاع بجدول (Bareme IRG) يحتوي على فئات الأجر ومقدار الإقتطاع.

### الإشتراكات في الضمان الإجتماعي :

وهي عبارة عن إشتراكات إجبارية شرعها القانون على العامل، وتأخذ صورة تأمينات على الأمراض، التقاعد، الوفاة، الولادة، حاليا تقدر نسبة الإشتراك ب % 09 بالنسبة للعامل.

### الإقتطاعات النظامية:

وتكون لأحد الأسباب الحالية:

- ✓ اقتطاع من أجل استرجاع قسط من أقساط الاقتراض الذي منح للعامل .
- ✓ اقتطاع من الأجر تطبيقا لقرار عقوبة الإخلال بالنظام الداخلي أو نتيجة التغييرات .
- ✓ اقتطاع مباشر تطبيقا لمعارضة قانونية (حكم محكمة)
- ✓ اقتطاع العضوية في التعاضديات<sup>1</sup>.

### المكافآت:2

وهي مبالغ مالية في شكل نقدي أو عيني تمنح للعامل كتعبير من صاحب العمل عن الاعتراف بالخبرة والمهارة كحافز على زيادة بذل الجهد في سبيل تحقيق نتائج أحسن، وهي تختلف في كونها ليست مرتبطة بصورة مباشرة بشروط أو ظروف أو متطلبات العمل؛ وإنما هي مرتبطة بشروط خاصة بكمية ونوعية العمل ونتائجه من الناحية الكمية والنوعية، وأهم أنواع والحوافز والمكافآت التي أخذ بها المشرع الجزائري ما يلي:

<sup>1</sup>-بن عومر مختارية؛ رومان خالدية، محاسبة الأجور في المؤسسة الإنتاجية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2023/2022، ص30.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص28.

## مكافأة المردود الفردي والجماعي:

تضمنت النصوص القانونية والتنظيمية مجموعة من المبادئ التي تمنح العامل الحق في الاستفادة من مردوده في الإنتاج سواء أكان ذلك المردود نتيجة جهد فردي أو جماعي، وجعلت هذه الاستفادة بمثابة أجر تكميلي للأجر الثابت، وهو ما تضمنته المادة 146 الفقرة الرابعة والمواد 165 إلى 170 من القانون الأساسي العام للعامل والمادة 81 الفقرة الأخيرة من قانون علاقات العمل.

شروط تطبيق المكافآت على المردود وطرق ربط الأجور بالإنتاج، هذا النص الذي ربط حق الاستفادة من مكافآت المردود الفردي والجماعي بشرط تحقيق مستويات المردود المقررة في برنامج أو مخطط المؤسسة المستخدمة، كما يخضع منح هذه المكافآت إلى تحقيق بعض المقاييس والأهداف المحددة في هذا النص، وقد تم تحديد حجم وقيمة هذه المكافآت في هذا النص كحد أقصى ب 40 % بالنسبة للمردودين الفردي والجماعي معاً، وذلك من الأجر الأساسي الشهري لكل عامل، على أن ترتبط هذه المكافآت بعدد أيام العمل المنجزة بالفعل خلال الشهر المقصود.

وكانت هذه المكافآت تعرف في الأنظمة والقوانين السابقة بالمشاركة في الفوائد والأرباح المحققة في المؤسسة المستخدمة، انطلاقاً من المعايير والمقاييس التي اعتمدت لحساب كل منهما، في حين وحد النص الحالي هاتين المكافأتين وحصرها في نوع واحد هو مكافأة المردود الفردي والجماعي.

### ب- المنح الخاصة ببعض المناسبات<sup>1</sup> :

وهي مبالغ نقدية أو عينية يمنحها صاحب العمل إكراماً منه لبعض العمال أو لكل العمال، لاسيما في بعض المناسبات والأعياد الدينية أو بمناسبة الدخول المدرسي، أو عندما تلم مصيبة

<sup>1</sup> - بن عومر مختارية؛ رومان خالدية، المرجع السابق، ص 29.

بعامل من العمال أو حدوث وفاة في عائلته، أو ما شابه ذلك من الأفرح والأقراح أو بمناسبة حصول صاحب العمل على صفقة هامة.

وأهم ما يمكن استنتاجه حول هذا النوع من المنح والمكافآت أنها عارضة وغير دائمة؛ ولا يمكن المطالبة بها باعتبارها حقا يحميه القانون، فهي مجرد عمل تبرعي من صاحب العمل.

### ج- المكافآت العينية:

وهي عبارة عن بعض النفقات التي يتحملها صاحب العمل لحساب العامل، حيث يمكنه بواسطتها من الاستفادة من بعض المزايا المادية العينية، كتقديم سكن للعامل، أو التكفل بالإيجار أو دعم وسيلة نقل خاصة أو اللباس أو بعض المواد أو الخدمات الأخرى المشابهة؛ أو المكافآت العينية المختلفة يمكن أن نخلص إليها من خلال عرضنا لهذه النماذج المختلفة للتعويضات والمكافآت هي أنها متعددة من نظام لآخر إلى جانب اختلاف أنظمتها القانونية من حيث درجة إلزاميتها، فتصبح ملزمة الدفع من طرف صاحب العمل كلما تحققت الشروط والظروف المنصوص عليها في القوانين والنظم المقررة لها، أما تلك التي لا تنظمها القوانين والنظم والخاضعة لإرادة ورغبة صاحب العمل؛ فإنها لا تشكل حقا قانونيا ثابتا ومستقرا للعامل؛ حتى ولو تكررت عدد مرات، إلا إذا تضمنتها أنظمة مهنية معينة، كاتفاقيات الجماعية للعمل أو عقود العمل الفردية.

مكافآت المجاهدين: يختص بالإستفادة منها العمال المجاهدون أو أعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني أو المسبلين.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: محاسبة الأجور (التسجيل المحاسبي للأجور)

#### المطلب الأول: الحسابات المستخدمة في محاسبة الأجور<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- المرجع السابق، ص30.

## الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة الأجور

تمثل معالجة الأجور مرحلة ضرورية في إعداد الكشوف الحسابية، حيث من خلالها يتحصل العامل على أجره الصافي، كنتيجة حتمية لما قدمه من عمل، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى الجانب المحاسبي للأجور والحسابات الخاصة بها.

عند إعداد كشف الأجور ثم ترحيله بالتفصيل إلى دفتر الأجور تتم المعالجة المحاسبية حسب الخطوات التالية:

➤ تسجيل عناصر الاجر، الاقتطاعات، صافي الأجور القابل للدفع.

➤ احتساب ثم تسجيل الأعباء الملحقة للأجور.

➤ التسجيل دفع الأجور إلى الأجزاء.

تسجيل دفع لصالح الهيئات المعنية في الآجال القانونية اللازمة للإشتراكات في الضمان الاجتماعي (القسط الخاص بالأجزاء والخاص بصاحب)، الضريبة على الدخل الإجمالي IRG على الأجور التعاونية الضمان الاجتماعي والى ممثلي العمال فيما يخص النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المؤسسة

### الفرع الأول: الحسابات المستعملة في المعالجة المحاسبية الاجور<sup>2</sup>:

الحسابات المستعملة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي تتطلب عملية التسجيل المحاسبي الأجور والاعباء الاجتماعية وذلك حسب الحسابات التالية :

-الحساب 63 مصاريف المستخدمين وينقسم عدة اقسام:

✓ ح 6300 /الرواتب والاجور.

✓ ح 6302 /العلاوات

1-عمار بوجلال أكرم؛ جندي إسماعيل، المعالجة المحاسبية للرواتب والأجور في المؤسسة الاقتصادية، شعبة العلوم المالية والمحاسبة، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج، 2023/2022، ص24/25/26/27.  
2- عمار بوجلال أكرم؛ جندي إسماعيل، المرجع السابق، ص25.

## الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة الأجور

- ✓ ح 6320 /التعويضات
  - ✓ ح 6350 /إشتراكات الضمان الاجتماعي
  - ✓ ح 6351 /إشتراكات صندوق التقاعد
  - ✓ ح 6301 /الساعات الإضافية
  - ✓ ح 6303 /العطلة المدفوعة الاجر
  - ✓ ح 6322 /الأداءات المباشرة
  - ✓ ح 6352 /إشتراكات التعاونية
- حساب 64 الضرائب والرسوم المماثلة وينقسم الى:

- ✓ ح 640 /الدفع الجزافي
- ✓ ح 641 /الضرائب والرسوم المماثلة
- ✓ حساب 54 المبالغ المحتفظ بها في الحساب:
- ✓ ح 543 /الضرائب على الرواتب والأجور
- ✓ ح 545 /الاسهامات الاجتماعية المقطعة
- ✓ ح 546 /المعارضون على سداد الاجر
- ✓ حساب 56 الديون الاستغلال:
- ✓ ح 563 /المستخدمين
- ✓ ح 564 /الضرائب الاستغلال المستحقة
- ✓ ح 568 /الهيئات الاجتماعية
- ✓ حساب 46 تسبيقات الاستغلال
- ✓ ح 460 /التسبيقات والسلفات المستخدمين

والحسابات المستعملة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي scf تتطلب عملية التسجيل المحاسبي

للأجور حسب النظام المحاسبي المالي حيث تتضمن الحسابات اخرى هي:

## الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة الأجور

حساب 631 اجور المستخدمين: وينقسم الى حسابات ثانوية اخرى<sup>1</sup>:

✓ ح 63100 /اجور المستخدمين

✓ ح 63120 /التعويضات

✓ ح 63101 /الساعات الاضافية

✓ ح 63150 /المنح العائلية

✓ ح 63102 /المنح والمكافآت

✓ حساب 634 اجور المستقل الفردي

حساب 635 الإشتراكات المدفوعة للهيئات الاجتماعية وينقسم الى:

✓ ح 6351 /الإشتراكات الضمان الاجتماعي

✓ ح 6353 /الإشتراكات في صناديق التقاعد

✓ ح 6358 /الإشتراكات في المنظمات الاخرى cacobath

✓ ح 636 /الاعباء الاجتماعية المستقل الفردي

✓ ح 637 /الاعباء الاجتماعية الاخرى

✓ ح 6371 /ادوات المباشرة

✓ ح 6378 /المدفوعات الاجتماعية الاخرى (الطب، الصيدلة)

✓ ح 638 /اعباء المستخدمين الاخرى (تعويض الأعمال الخطرة)

حساب 42 المستخدمون والحسابات الملحقة ويتفرع إلى عدة اشكال :

✓ ح 421 /المستخدمون، الاجور، الرواتب

✓ ح 425 /المستخدمون، التسبيقات، المدفوعات على الحساب

✓ ح 422 /الاموال الخدمات الاجتماعية

<sup>1-1</sup> -1- عمار بوجلال أكرم؛ جندي إسماعيل، المرجع السابق، ص26.

## الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة الأجور

✓ ح 427 /المستخدمون، الإعتراضات على الحساب

حساب 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة وينقسم الى:

✓ ح 431 /الضمان الاجتماعي

✓ ح 432 /الهيئات الاجتماعية الأخرى

✓ ح 438 /الهيئات الاجتماعية الأخرى، الاعباء الواجب دفعها عند استلامها

-حساب 44 الدولة و الجماعات والمحلية وينقسم الى:

✓ ح 442 /الدولة، الضرائب والرسوم المماثلة القابلة للتحويل من الأطراف الأخرى

✓ ح 447 /الضرائب الأخرى، الرسوم المماثلة، التسبيقات (الدفع الجزافي)

حساب 54 وكالات التسبيقات والاعتماد وينقسم الى:

✓ ح 541 /وكالات التسبيقات

✓ ح /الاعتمادات<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: آليات محاسبة الأجور

تحديد الأجر بمقتضى عقود العمل:

إن العمل هو الوسيلة المثلى لتحديد الأجر؛ حيث يتفق العامل وصاحب العمل بكل حرية وإرادة مستقلة على تحديد الأجر الأساسي ومختلف الملحقات التابعة له مع الأخذ بعين الاعتبار كافة الأحكام والقوانين والأنظمة المتعلقة بالأجور.

تحديد الأجر بمقتضى الإتفاقيات الجماعية: تعالج الإتفاقيات ما يلي:

1. الأجر الأساسي الأدنى المطبق وتحديد النفقات المصرفية.

<sup>1</sup>- عمار بوجلال أكرم؛ جندي إسماعيل، المرجع السابق، ص27.

## الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة الأجور

2. التعويضات المرتبطة بالأقدمية والساعات الإضافية والمكافآت المتعلقة بالإنتاجية ونتائج العمل.

### تحديد الأجر بمقتضى القرارات العامة:

هي طريقة مركزية لتحديد الأجر؛ تستعمل بكثرة في البلدان التي تتحكم في وضع القوانين والنظم الخاصة بعلاقات العمل بواسطة الأجهزة المركزية أي الحكومة؛ وتبرر هذه الدول إنتاجها لهذا الأسلوب إما بعدم قدرة العمال على الدفاع عن مصالحهم المالية؛... الخ غير أن هذا الأسلوب المركزي لتحديد الأجور قد عرف عدة صعوبات حالت دون عملية تطبيقه.<sup>1</sup>

### **المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي للأجور<sup>2</sup>**

التسجيل المحاسبي للأجور وفق النظام المحاسبي المالي

#### **تسجيل كشف الأجر :**

حيث يتم تسجيل عناصر الأجر الكلي بما في ذلك مجموع الاقتطاعات وفق القيد التالي:

**	رواتب وأجور	63100
**	ساعات إضافية	63101
**	مكافآت	63102
**	تعويضات	63120
**	الضريبة على الدخل على الإجمالي	4420
**	إشتراكات إجتماعية محجوزة-قسط العمال	4310

<sup>1</sup>-قريشي سامي؛ صالح عبد العالي، معايير وآليات الأجور في المؤسسة الاقتصادية، مجلة ولات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2022، ص06.

<sup>2</sup>-عمار بوجلال أكرم، المرجع السابق، ص34.

الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة الأجور

**		تعاونية ضمان	4320	
**		تسيقات على الأجور	4251	
**		المستخدمون-الأجور المستحقة	421	
		التسجيل المحاسبي لإستمارة الأجرة		

التسجيل المحاسبي لأعباء صاحب العمل:1

**		الإشتراكات المدفوعة للهيئات الإجتماعية	635	
**		المساهمة في النشاطات الإجتماعية والثقافية	6370	
**		دفع جزافي	6410	
**		إشتراكات إجتماعية- قسط صاحب العمل	4311	
**		أموال الخدمات الإجتماعية	422	
**		الدفع الجزافي المستحق	4470	
		تسجيل أعباء صاحب العمل		

الدفع إلى المستخدمين

**		المستخدمون – الأجور المستحقة	421	
**		بنوك حسابات الجارية	512	

1- عمار بوجلال أكرم، المرجع السابق، ص35.

الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة الأجور

		تسديد الأجور		
--	--	--------------	--	--

الدفع إلى مصلحة الضرائب

	**	الضريبة على الدخل الإجمالي	4420
	**	الدفع الجزافي المستحق	4470
**		بنوك الحسابات الجارية	512
		تسديد الضرائب	

الدفع إلى مصلحة الضمان الإجتماعي

	**	إشتراكات إجتماعية محجوزة- قسط العمال	4310
	**	إشتراكات إجتماعية- قسط صاحب العمل	4311
	**	تعاونية الضمان	4320
**		بنوك الحسابات الجارية	512
		تسديد الإشتراكات الإجتماعية	

تسديد الخدمات

	**	أموال الخدمات الإجتماعية	422
**		بنوك الحسابات الجارية	512

## الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة الأجور

---

		تسديد الخدمات الإجتماعية		
--	--	--------------------------	--	--

## خلاصة

من خلال عرض هذا الفصل توصلنا إلا أن إلى الأجر هو المقابل المالي الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل نظير الخدمات التي يؤديها، كما تبين لنا أهمية الأجر لدى العامل من خلال تحديد مركزه الاجتماعي المعيشي والصحي، وكذلك بالنسبة للمؤسسة من أجل رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية وتخفيض النفقات وإنعكاسها الايجابي على المجتمع و الدخل بصفة عامة.

حسب درجة أهمية الأجر بالنسبة لكل شرائح المجتمع فهو يحضأ بالحماية القانونية وذلك بخضوعه لقانون العمل و التشريع الجبائي و الضمان الاجتماعي.

لذلك نعتبر الأجر هو أساس في خلق التوازن و بعث التنمية و الاستقرار في المجتمع للأهمية التي يحصى بها و دوره الفعال.



الفصل

الثان

ي

من الأمور المسلم بها أن الموارد المالية المتاحة لأي دولة تظل محدودة بالنسبة لحجم الإنفاق المطلوب، ذلك أن هناك العديد من البرامج التنموية التي تسعى الدولة لإقامتها تتزاحم فيما بينها للحصول على حصة من هذه الموارد، وقد أدت هذه الحقيقة إلى ابتكار مجموعة من الأدوات الهادفة إلى تقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، وإلى تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد المالية، ومن ضمن هذه الأدوات انتهاج سياسة كفاءة في إدارة النفقات العامة أو ما يسمى ترشيد الإنفاق الحكومي، الأمر الذي أصبح يتطلب إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة والرقابة والمشاركة في إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة لأجل ترشيد الإنفاق العام.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للنفقة العامة

### المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

#### المطلب الأول: تعريف النفقات العامة<sup>1</sup>

هناك عدة تعاريف للنفقات العامة، ويعود هذا الاختلاف حسب الشخص الذي يقوم بالبحث في النفقة أو تعريفها فنجد :

#### التعريف الأول:

"النفقات العامة هي مبالغ نقدية، أقرت من قبل السلطات التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية".

#### التعريف الثاني:

"يُعرف الفكر المالي الحديث النفقة العامة" بأنها مبلغ من النفقة يُنفقهُ شخص عام بقصد أداء خدمة عامة".

#### التعريف الثالث:

"النفقة العامة تُعتبر بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق النفع العام".

**التعريف الرابع:** "تعرف النفقة العمومية باعتبارها" كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة.

#### المطلب الثاني: أهداف النفقة العامة<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- شير عبد القادر، بوحصيدة اسماعيل، دور المحاسبة العمومية في تنفيذ نفقات التسيير في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، الشعبة العلوم المالية والمحاسبة، التخصص محاسبة وجباية معمة، جامعة محمد البشير ابراهيمي، برج بوعريبيج، 022/2021، ص36.

<sup>2</sup>- شراك رابح، شراك زبير؛ النفقات العمومية، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص189.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للنفقة العامة

يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة؛ وبالتالي لا يمكننا إعتبار مبلغ نقدي كنفقة عامة تم صرفه لإشباع حاجة خاصة أو تحقيق منفعة خاصة تعود على الأفراد والسبب في ذلك يرجع لضرورة سيادة مبدأ المساواة والعدل داخل المجتمع؛ إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة كالضرائب ومن ثم فيجب أن يكونوا على قدم المساواة كذلك في الاستفادة من النفقات العامة للدولة؛ إذ أن تحمل الأعباء العامة والنفقات العامة هما وجهان لعملة واحدة ومنه لا يعقل أن نجعل النفقة لغرض منفعة أو مصلحة خاصة بفئة معينة حتى يتم إحترام مبدأ العدالة والمساواة في تحمل الأعباء العامة وإذا كان هذا ما يمكن أن نراه بسيطاً وبديهيها فإن الصعوبة تكمن في تقدير وتحديد الحاجة العامة بصورة موضوعية.

في الحقيقة إن عملية تحديد الحاجة العامة تركز أساساً على معيار سياسي في الدولة هي التي تتولى عادة تقرير ما إذا كانت حاجة ما تعتبر حاجة عامة أو لا وهي تستند في ذلك إلى قواعد ومحددات معينة، وهي في طريقها لتحديد نوعية الحاجة تخضع لرقابة تشريعية وتنفيذية وأحياناً قضائية لضمان عدم إساءة إستعمال هذا الحق؛ وتتمثل الرقابة التشريعية في حق البرلمان في إعطاء الحكومة رخصة الحصول على الإعتماد المالي الذي تطلبه.

وتنص أحياناً بعض الدساتير على عدم السماح بإقرار نفقة عامة لمنفعة فردية أو إعتماد أنواع معينة من النفقات كصرف الإعانات لجمعيات أو أحزاب سياسية أو دينية أو إقتصار حق إقتراح النفقات العامة على الحكومة دون أعضاء البرلمان؛ وتسمح أغلبية الدساتير لنواب البرلمان بالتقديم الأسئلة والإستجابات الموجهة للوزراء وتحريك المسؤولية السياسية ضدهم إذا كان إنفاق الأموال العامة قد تم بهدف تحقيق أغراض شخصية.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للنفقة العامة

تتمثل الرقابة من جانب الهيئة التنفيذية في حق إلغاء الإعتمادات المالية التي تقررها الهيئات التشريعية المحلية في بعض البلدان إذا رأت أنها تتضمن خروجاً على قاعدة تحقيق النفقات العامة لمنفعة عامة.

كما يحق للسلطة التشريعية أن تراقب عمليات إنفاق الإعتمادات المالية التي أقرتها الحكومة وهذا من خلال طلبها لهذه الأخيرة تقديم وثيقة تسمى بقانون ضبط الميزانية الذي يتم بمقتضاه ملاحظة تنفيذ قانون المالية السنوي ويمكن عندها مقارنة مدى تطابق ماتم إنجازه مع التقديرات المصنفة في قانون المالية السنوي.<sup>1</sup>

المال في نظر الإسلام مال الله استخلف الإنسان عليه ف واجب أن يصونه أو ينفقه فيما أمره مصداقاً لقوله تعالى: {وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ}. وهذا يتجلى فيما يسمى بوظائف الدولة الإسلامية باعتبار للجماعة حق في موارد الدولة، والدولة عبر مسؤوليتها تصرف تلك الموارد في صالح المجتمع، وتحقق العدالة الاجتماعية. ومن خلال مهام الدولة نستخلص الأهداف من النفقات العامة المتمثلة في:

**إشباع الحاجات العامة للأفراد:** والحاجات العامة هي مصالح المسلمين ما لا غنى عنها، التي يعود تحقيقها بالنفع العام والتي تدرّج من الضروريات إلى الحاجيات إلى الكماليات وفقاً لحدود الشريعة الإسلامية، حيث اتفق الفقهاء على أنّ الأحكام الشرعية إنما القصد من وضعها تحقيق مصالح العباد في الحياة التي لا تتحقق إلا عن طريق النفقات العامة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

**التعاون بين أفراد المجتمع وتحقيق التكافل الاجتماعي،** فإن من أهداف النفقات العامة في الإسلام تحقيق مبدأ التعاون والتآخي، أو ما يطلق عليه التكافل الاجتماعي، والتفاوت في الأرزاق لا يمنع أفراد المجتمع من تماسكهم ببعضهم البعض ووحدة صفهم مصداقاً لقوله تعالى:

<sup>1</sup>- شراك رابع، شراك زبير؛ المرجع نفسه، ص190.

{إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون} ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً"، فالإسلام يحث على التضحية من أجل الآخرين وحبهم والتعاطف معهم والانشغال بالمطالب الجماعية على حساب المطالب الشخصية. إعادة توزيع الدخل، يتجلى هذا الهدف في فريضة الزكاة على الأغنياء لتنفق على الفقراء فهذه الآلية تخفف من التفاوت بين الأغنياء والفقراء وبأسلوب الاقتصاد الحديث ما يسمى بمبدأ إعادة توزيع الدخل. إن عملية إعادة توزيع الدخل بالقدر المناسب تسرع وتنشط من الدورة الاقتصادية بزيادة الاستهلاك وما ينجر عنه من فوائد تعم كل مشترك في الدورة الاقتصادية من صناعات وتجارة وقائمين بالخدمات.

### المبحث الثاني: ضوابط الإنفاق العام

#### المطلب الأول: تعريف ترشيد النفقات العامة<sup>1</sup>

يعتبر موضوع ترشيد الإنفاق الحكومي من المواضيع التي لاقت اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة لتلك الدول، وبسبب حصول عجز كبير في ميزانيتها العامة، ولذا أصبحت هناك حاجة ماسة إلى ترشيد الإنفاق الحكومي، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك، وأخذ الخبراء الاقتصاديون والماليون يطالبون الحكومات باتباع سياسات مالية متوازنة، تدعو إلى ضبط الإنفاق وترشيده، ومحاربة التبذير والإقلال منه، والعمل على توزيع الموارد المالية المتاحة، على وجوه الإنفاق المختلفة بشكل يحقق أكبر استفادة ممكنة من تلك الموارد.

<sup>1</sup> - جمال الدين سلامة، سياسة ترشيد النفقات العامة بالإسلام والتخفيف من العجز الموازي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، دراسات اقتصادية، المدية، 2021، ص38.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للنفقة العامة

تعددت المفاهيم المفسرة لترشيد الإنفاق العام نظراً لتعدد الاتجاهات و الرؤى، و لإعطاء أكثر توضيح سوف نتعرض من خلال هذا المطلب إلى مفهوم الترشيح لغة و اصطلاحاً، و أهم التعاريف حول ترشيح النفقات العمومية.

### أولاً: مفهوم ترشيح النفقات العمومية<sup>1</sup>

#### 1- الترشيح لغوي و اصطلاحاً

##### أ - الترشيح لغة:

إن لفظ " ترشيح " أو " إرشاد " أي توجيه و هداية إلى الخير و الصلاح و دلالة على الطريق الصحيح، و الرشاد هو نقيض الضلال، أما إذا قلنا فلان رشيد أي أنه صائب و حكيم و قراره رشيد.

ب- مفهوم الترشيح في القرآن الكريم: قد ورد منها عدة مشتقات هي:

-الرُّشْد بمعنى:

-الحق و الصواب :كما في قوله تعالى﴿ لا اكراه في الدين قد تبين الرُّشْد من الغي...﴾

-الصلاح و حسن التصرف :كما في قوله تعالى :وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴿

-الرشد بمعنى:

-الاهتداء إلى طريق الحق كما في قوله تعالى :﴿إِذْ أَوْى الْفِتْيَةَ إِلَى الْكَهْفِ فَعَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِن لَدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾

<sup>1</sup>- العربي بن علي بوعلام، آليات ترشيح النفقات العامة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الحقوق في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص قانون الادارة العامة، جامعة الجيلالي الياصب، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، سيدي بلعباس، 2016/2017، ص46

## الفصل الثاني: الإطار النظري للنفقة العامة

- الهداية إلى الخير: كما في قوله تعالى: (وإنك ربك إذا نسيت وقل عسى أن يهدينني ربي لأقرب من هذا رشداً)

- الخير والصلاح: كما في قوله تعالى: (وأننا لا ندري أشر أريد بمن في الأرض أم أراد بهم ربهم رشداً)

- الرشاد كما في قوله تعالى: (...قال فرعون ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد)

### ج - مفهوم الترشيح في السنة النبوية المطهرة

صيغة الفعل الماضي (أرشد) كقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه " الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن، فأرشد الله الأئمة وغفر للمؤذنين".

صيغة فعل الأمر (أرشد) كقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه " :الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأئمة وأغفر للمؤذنين".

صيغة اسم التفضيل (أرشد الأرشد): كقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الترمذي عن عائشة رضي الله عنها: " ما خُير عمار بين أمرين إلا اختار أرشدهما "1.

### ب- الترشيح اصطلاحاً:

يأخذ اصطلاح " الترشيح "معناه من مصطلح " الرشد "بمعناه الاقتصادي، و الذي يعبر عن التصرف بعقلانية و حكمة، و يتضمن الترشيح إحكام الرقابة و الوصول بالتنبذير و الإسراف إلى الحد الأدنى، و محاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية و البشرية و الطبيعية المتوفرة.

1- العربي بن علي بوعلام، المرجع السابق، ص47.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للنفقة العامة

وقبل التطرق إلى تعريف ترشيد النفقات العمومية لابد من توضيح الفرق بين التقشف و الترشيد، فالتقشف تفرضه ظروف معينة في زمن معين، كالكوارث و الجفاف و شح الأرض و السماء...و يتطلب من جميعاً أن نكون متضامنين في تحمل الأعباء و التكاليف العمومية، أما ترشيد النفقات العمومية فلا حاجة له إلى ظروف معينة أو زمن معين، بل هو أسلوب لضمان التوازن الاقتصادي و المالي للبلاد و هو مطلوب في كل وقت و حين.

### 2-تعريف ترشيد النفقات العمومية<sup>1</sup>

كما يعرف عملية ترشيد النفقات العامة على أنه " العمل على زيادة فاعلية النفقات بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدر الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصادر التبيد والإسراف إلى أدنى حد ممكن ".<sup>2</sup>

يشير ترشيد الإنفاق العام إلى "العمل على زيادة فعالية النفقات بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبيد إلى أدنى حد ممكن، لذا فإنّ ترشيد النفقات العامة لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف".<sup>3</sup>

و اعتماداً على معايير أكثر دقة يأتي تعريف ترشيد الإنفاق العام على أنه:"التزام الفعالية في تخصيص الموارد و الكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع".<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: نطاق تطبيق ترشيد النفقة العامة<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- مشعلي مريم؛ عثمانية نسرين، دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية في الإدارات العمومية، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية، تخصص: مالية مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 8ماي، 1945، قالمة، 2017/2016، ص46.

<sup>2</sup>- مشعلي مريم؛ عثمانية نسرين، المرجع السابق، ص 47.

<sup>3</sup>- براهيم خناطلة؛ نادية خلفة، ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2020، ص561.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للنفقة العامة

من الضروري أن نفرق بين النفقات العامة بحسب أغراضها؛ وسرد قواعد الترشيح الخاص بكل منها، والبنود التي تمسا عملية ترشيح الإنفاق العام، ذلك أنه من الصعب تطبيق قواعد الترشيح بصورة إجمالية على كل أنواع النفقات العامة:

### النفقات الإدارية للدولة:

تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة بوظائفها وتتضمن نفقات الإدارة العامة؛ والدفاع، الأمن؛ العدالة،... الخ

### وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين؛

أجور العمال ومعاشاتهم؛ حيث يعتبر بند الرواتب والأجور من البنود التي تأخذ حصة كبيرة من إجمالي هذا الصنف من النفقات العامة؛ لذلك فإن عملية ترشيح هذا البند سوف يساهم بصورة كبيرة في تقليص عجز الميزانية العامة للدولة، وترتكز معالجة بند الرواتب والأجور على نقطتين أساسيتين وهما:

الكف عن إنتهاج سياسة الإلتزام بالتوظيف دون وجود حاجة فعلية لذلك؛ وهو ما يعرف بالتوظيف الإجتماعي لأن مواصلة الدولة إنتهاج هذه السياسة سوف يؤدي إلى ظهور سلبية في الإقتصاد الوطني كالبطالة المقنعة وتدني إنتاجية العاملين.

القيام بتخفيض حجم الرواتب والأجور من خلال تجميد الأجور أو القيام بتسريح الموظفين، ويتم ذلك كما يلي:

1. إلغاء الوظائف الشاغرة خاصة تلك الوظائف الزائدة عن اللزوم.
2. القيام بإعادة توزيع الموظفين بين الأجهزة الحكومية والإدارات والأقسام على حسب الحاجة فيها.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للنفقة العامة

3. الإستعانة بالآلات والأجهزة الحديثة والتي من شأنها التقليل من عدد العاملين وتكون بديلة لهم وأكثر كفاءة في العمل.

4. إلا أن معالجة بند الرواتب والأجور بالإعتماد على هاته النقاط سيتولد عنه آثار سلبية من الجانب الإجتماعي؛ من خلال زيادة معدلات البطالة؛ وإنخفاض مستوى الطلب الكلي؛ لأن حجم الإنفاق المخصص للرواتب والأجور يمثل مكونا رئيسيا له.

### النفقات الاقتصادية للدولة:<sup>1</sup>

هي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بغية تحقيق أهداف اقتصادية مثل الإستثمارات العامة؛ التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الكهرباء.... الخ؛ والتي تهدف كذلك إلى تنمية وزيادة الإنتاج الوطني وإنشاء رؤوس الأموال جديدة، وتشمل هذه النفقات كل ما يخص مشروعات الصناعة والزراعة وغيرها؛ ويمكننا ان نميز بهذا الصدد مجالين رئيسيين:

### مجال النفقات الإستثمارية:

تعتبر النفقات العامة الإستثمارية من النفقات التي تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية، لاسيما إذا كانت تخص مجالات البنية التحتية؛ ومن أهم الإجراءات التي يجب إتخاذها من أجل ترشيد الإنفاق في هذا البند ما يلي:

1. القيام بإنجاز المشاريع الرئيسية والهامة جدا وتأجيل المشاريع الأقل أهمية.
2. تقديم الأولوية للمشاريع المنخفضة التكاليف والتي تدر عائدا عاليا.
3. القيام بإجراء دراسات دورية للبرامج والمشاريع الحكومية، وإعادة النظر فيها على ضوء نتائج الدراسات وتقييمها، وبعد ذلك يتم تخفيض الإعتمادات المالية للمشاريع التي تكون منخفضة النفع؛ أو عندما لا ترقى كفاءتها الإنتاجية للمستوى المطلوب.

<sup>1</sup>- براهيم خناتلة؛ نادية خلفه، المرجع السابق، ص562.

تختلف قواعد ترشيد الإنفاق الخاصة بهذا المجال عن تلك السابق ذكرها؛ ذلك أنه من السهل في كثير من الأحيان قياس مردودية وعائد النفقة في حالة النفقات التشغيلية لأن المعايير التي تخضع لها (معيار الربح التجاري أو العائد الإجتماعي للمشروع) هي معايير واضحة ومحددة؛ كقاعدة عامة فإنه من الممكن ترشيد الإنفاق العام المتعلق بهذه المشروعات على أساس الأساليب المتبعة في المشروعات الخاصة لتعظيم النفع العام؛ ومن اهم النقاط الأساسية التي يجب الإعتماد عليها في ترشيد النفقات التشغيلية ما يلي:

1. الإستغناء عن المباني الغير مملوكة للدولة ويكون نفعها قليلا بالنسبة للأقساط المدفوعة مقابل إيجارها.
2. القيام برفع المدة الزمنية لإستعمال العقارات والمنقولات لأقصى مدة زمنية ممكنة بواسطة القيام بالصيانة الدورية اللازمة لها والمحافظة عليها.

#### نفقات الخدمات العامة:

يتوقف حجم الخدمات العامة على الفلسفة المذهبية والإيديولوجية السائدة في الدولة فهناك الدولة التي تنادي بالحرية في المجال الإقتصادي والدور الريادي للقطاع الخاص وبالتالي نقل خدماتها وهناك الدولة المتدخلة حيث حجم الخدمات المتزايدة، وهناك الدولة حيث الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتي تتميز بضخامة الخدمات المقدمة؛ والذي يعيننا في هذا الصدد هو تحديد الأساليب والطرق التي تضمن ترشيد الإنفاق العام في مجال الخدمات العامة والتي نذكر منها:

✓ الإقتصاد في نفقة الخدمة ما أمكن دون المساس بأدائها.

1- براهم خناطلة؛ نادية خلفه، المرجع السابق، ص563.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للنفقة العامة

- ✓ تحديد التكلفة الدنيا للخدمات العامة؛ مقارنة بتلك التي تؤديها مثيلاتها في القطاع الخاص أو حتى في الدول التي تتشابه ظروف الدولة المعنية، ويمكن بلوغ ذلك بالإعتماد على بعض الطرق وإتباع إجراءات منها:
- ✓ إعادة تنظيم وهيكله المرافق العامة التي تؤدي نفس الخدمات وتوزيع الاختصاصات بينها.
- ✓ إيجاد طرق للتنسيق بين المرافق فيما يخص أدائها للخدمات المختلفة.
- ✓ فرض رقابة على قرارات مسيري المرافق؛ وإلغاء المخالفة منها لتوجهات الدولة في خفض تكلفة الخدمة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: ضوابط وقواعد النفقة العامة<sup>2</sup>

لكي تحقق النفقة أكبر منفعة اجتماعية ممكنة يجب أن تخضع لضوابط هي:

- ❖ قبل الإنفاق العام من الضروري وضع دراسة شاملة ومسح عام للوصول إلى أولويات الإنفاق العام عند أفراد المجتمع لتحقيق أكبر قدر من الإشباع للحاجات والخدمات.
- ❖ الابتعاد ما أمكن عن النفقات غير المنتجة التي تكون إنتاجياتها ضعيفة، وكذا المشاريع المظهرية التي لا تشبع حاجيات المجتمع.
- ❖ توزيع النفقات العامة توزيعاً عادلاً بين مختلف مدن ومناطق الدولة حتى يتم الاستفادة منها بشكل عادل وعام.
- ❖ ضرورة فرض رقابة فعالة على كل عمليات الإنفاق وذلك للتأكد من صرفها في المجالات المخصصة لها.
- ❖ ضرورة تقييم أداء المصاحب للإنفاق العام في مؤسسات الدولة.

<sup>1</sup>- براهيم خناطلة؛ نادية خلفه، المرجع السابق، ص564.

<sup>2</sup>- حيور منال؛ بوحشيشة ناريمان، دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة، معهد العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، 2023/2022، ص11.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للنفقة العامة

❖ ضرورة تلاقي التعارض الحاصل في تأدية الخدمات العامة بوظيفة التنسيق الإداري ومثال ذلك ما يحدث بعد إتمام تعبيد الطرق من قيام شركات توزيع الكهرباء أو الصرف الصحي أو المياه بإعادة التهيئة.

### المبحث الثالث: ترشيد الإنفاق العام ودوره في محاسبة الأجور

#### المطلب الأول: أهداف ترشيد النفقات العامة

يهدف ترشيد النفقات إلى تحقيق ما يلي:

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة.
- تحسين طرق الإنتاج الحالية، وتطوير نظم الإدارة والرقابة، وإدخال الأساليب التقنية.
- خفض عجز الموازنة والسيطرة على التضخم والمديونية وتجنب مخاطرها.
- مراجعة هيكلية للمصروفات وذلك بتقليل حجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.
- محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام.
- الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني: آليات ترشيد الإنفاق العام<sup>2</sup>

سعت الجزائر إلى وضع مجموعة من الإجراءات في مجال ترشيد نفقاتها والتي لا زالت متواصلة إلى غاية يومنا نتيجة التدهور الكبير الذي عرفته أسعار البترول في سنة 2014 وتتمثل أهمها في:

##### 1. إرساء قانون مكافحة الفساد.

<sup>1</sup>- حيور منال؛ بوحشيشة ناريمان، المرجع السابق، ص13.  
<sup>2</sup>- محمد حماسة؛ دراجي كريمو، ظاهرة تزايد النفقات الحكومية أسبابها وإجراءات ترشيدها في الجزائر خلال فترة 2010-2018، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، 2021، ص17.

2. تعزيز الشفافية في قانون إبرام الصفقات.

3. تشديد الرقابة على النفقات الحكومية.

### إرساء قانون مكافحة الفساد :

لقد كانت الدولة الجزائرية من بين الدول التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيث عززت هذه الخطوة بإصدار القانون 06-01 المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم بالقانون 11-15 المؤرخ في 20 أوت 2011 ، ويهدف هذا القانون إلى تحديد وتنظيم كافة الآليات والإجراءات السياسية والاجتماعية والأمنية والقانونية والقضائية والوقائية والعلاجية التي تسمح بمكافحة الفساد، بالإضافة إلى تحديد آليات التعاون مع المجتمع الدولي، كما سعى هذا القانون إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته.

### تعزيز الشفافية في قانون إبرام الصفقات:1

يعتبر المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 07/10/2010 المعدل والمتمم؛ الإطار التشريعي لتنظيم الصفقات العمومية، والذي كان آخر تعديل له بصدور المرسوم الرئاسي 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام؛ إن توفر عامل الشفافية في منح الصفقة يعتبر من أهم المرتكزات التي يتطلب من المشرع العمل بها لكونها تشكل محور المنافسة بين المتعاملين والتي تؤدي إلى الحصول على أحسن العروض من حيث الجودة والتكلفة كما نص المرسوم التسابق على وجوب إحترام مبادئ الحرية والمساواة والشفافية في إجراءات منح الصفقة العمومية.

### تشديد الرقابة على النفقات الحكومية:

<sup>1</sup>- محمد حماسة؛ دراجي كريمو، المرجع السابق، ص18.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للنفقة العامة

تلقى المراقبون الماليون تعليمات بأخذ مزيد من الحذر لا سيما في مجال الرقابة واعداد الوثائق الثبوتية غير أن هذه الرقابة تقتصر على مراقبة قواعد العمل وإجراءاته ونظاميته، ولا تتعداه إلى رقابة الأداء النهائي للأنشطة الحكومية، وبالتالي يجب إعادة النظر في أدوار أجهزة الرقابة لتصبح رقابة أداء ورقابة نتائج تركز على الإنتاجية وعلى الفعالية وعلى درجة الإلتزام بمؤشرات أداء، بغية ترشيد فعلي للنفقات العامة.

كما مست هذه الإجراءات كل من ميزانيتي التسيير والتجهيز على حد سواء.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: متطلبات نجاح عملية ترشيد النفقات العمومية

هناك عوامل موضوعية من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام مما يستدعي تضافر الجهود من كل الجهات والنواحي لتجسيدها على الواقع ويمكن إيجازها فيما يلي :

#### تحديد الأهداف بدقة:

يتم تقرير الأهداف طويلة الأجل ومتوسطة الأجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال، كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعدد بالمجتمع ككل أو بالوحدات التنظيمية، ومن الضروري عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المحدد سلفا في خطط تنمية طويلة ومتوسطة الأجل.

#### تحديد الأولويات:

تقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الأساسية هي:

<sup>1</sup> - محمد حمزة؛ دراجي كريمو، المرجع السابق، ص20/19.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للنفقة العامة

- ✚ مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع وجوانب الحياة المختلفة فيها، له دور كبير عند تحديد الأولويات؛
- ✚ عامل الزمن: فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دورا كبيرا في تحديد الأولويات بين البرامج
- ✚ والمشاريع، فكلما كان الوقت المطلوب لإنجاز برنامج معين أقصر كان ذلك مبرر مقنعا لاختيار هذا البرنامج؛
- ✚ درجة اهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة، فكلما زاد الاهتمام الشعبي بالمشكلة زاد التفضيل لها ومنحت الأولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل؛
- ✚ عامل الخبرة: كلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مضمونة النجاح، كلما كان ذلك دافعا لمنحها الأولوية في الإنجاز<sup>1</sup>.

### القياس الدوري البرامج الإنفاق العام

تخصيص مواردها الهيكل برامج تحقيق الأهداف وما يؤدي إليه ذلك من إعادة تنظيم الهيكل الإداري للدولة بما يتفق ومتطلبات الاضطلاع بالبرامج، مع تفصيل البرامج إلى مكوناتها من برامج فرعية وأنشطة ومهام، الأمر الذي يمكن من تحديد مراكز المسؤولية عن إنجازات مكونات البرامج .

### تفعيل دور الرقابة على النفقات

ضرورة توافر نظام رقابي يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز مع تطوير مفهوم الرقابة المستندة إلى الرقابة التقييمية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- بو عافية حدة؛ حملوي زكرياء، دور المحاسبة العمومية في ترشيد النفقات العمومية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسبير، تخصص محاسبة، بسكرة، 2021/2020، ص25.

<sup>2</sup>- بو عافية حدة؛ حملوي زكرياء، المرجع السابق، ص 26.

### خلاصة

من خلال تعرضنا للفصل الأول تبين لنا أن النفقات العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام قصد إشباع الحاجة العامة وان النفقات العامة لها قواعد تضبطها وتقسيمات متعددة وأسباب تؤدي إلى تزايدها باستمرار سواءا كانت أسباب حقيقية أو ظاهرية مما يتطلب اعتماد مبدأ الترشيح في النفقات العامة عن طريق أعوان مكلفين ممثلين بالأمر بالصرف والمحاسب العمومي.



الفصل

الثالث

ث

## تمهيد

يعتبر ميناء مستغانم جزء أساسي من البنية التحتية الخاصة بالنقل فهو يعتبر قطب لوجستي يشارك في العديد من الخدمات، وهو ضروري بالنسبة للصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية.

## المبحث الأول: تقديم عام حول ميناء مستغانم.

### المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة ميناء مستغانم.

يتم تطوير ميناء مستغانم بما يتماشى مع متطلبات المنطقة حيث أصبح يشكل اليوم جزءاً أساسياً من البنية التحتية الخاصة بالنقل في المنطقة؛ إذ أنه يشجع إستحداث مجموعة من الخدمات مقربة من المستخدمين النهائيين عبر أوراق نقل متعددة الأنماط.

### نشأة الميناء:

مؤسسة ميناء مستغانم هي مؤسسة عمومية إقتصادية/شركة ذات أسهم؛ حيث يبلغ رأس المال الإجمالي 500 000 000 دج تحت الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ SOGEPORIS"؛ تأسست في يوم 14 أوت 1982 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم - 82 287 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982؛ تاريخ إستقلالية المؤسسة 29 فيفري 1989؛ تقع في الطريق الرئيس ي إلى صلامندر ص ب 131: مستغانم 27000؛ حيث يقع ميناء مستغانم في الجهة الشرقية لخليج أرزيو بين خطي عرض  $35^{\circ}$  و  $56^{\circ}$  شمالاً و خطي طول  $00^{\circ}$  و  $05^{\circ}$  شرقاً.

### نشأة ميناء مستغانم

يقدم ميناء مستغانم نوعين من الخدمات التجارية وخدمات الصيد هي مؤسسة عمومية إقتصادية و شركة ذات أسهم وتشرف على تسييره مؤسسة ميناء مستغانم وهي مؤسسة عمومية إقتصادية؛ شركة ذات أسهم SPA/EPN/EPE. أنشأت في إطار إصلاح النظام المينائي الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82-287 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982م.

في 29 فيفري 1989م شقت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها نحو الإستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن إستقرار في وضعيتها المالية حيث تم تحويلها بموجب عقد موثق من

## الفصل التطبيقي: ترشيد الإنفاق العام في مؤسسة ميناء مستغانم

شركة عمومية ذات الطابع إجتماعي إلى شركة تسيير مساهمات الدولة "الموانيء" تحمل  
للسجل التجاري رقم 01..B88 وتخضع للقانون التجاري والمدني للأحكام القوانين 01-88 و  
88-03 و 88-04 الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988م والمتضمنة النصوص التنظيمية  
لإستقلالية المؤسسات وطبقا للمرسوم 101-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988م والمرسوم  
119-88 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988 والمرسوم 177-88 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر  
1988م.

أنيط إلى المؤسسة ميناء مستغانم إنجاز المهام التالية:

- استثمار وتطوير ميناء مستغانم.
- إستغلال الآلات والإنشاءات المينائية.
- مزاولة عمليات القطر؛ القيادة، الإرساء وغيرها.
- القيام بكل العمليات التجارية؛ المالية؛ الصناعية؛ والعقارية ذات الصلة المباشرة  
بموضوع مؤسسة ميناء مستغانم.
- بتاريخ 27 فيفري 2008م؛ تم رفع رأس المال الشركة إلى 500.00.000 دج.

الموقع الجغرافي لميناء مستغانم وتصميمه:

يقع ميناء مستغانم في الجهة الشرقية لخليج أرزيو بين خطي عرض 35 ° و 56 ° شمالا  
وخطي طول 00 ° و 05 ° شرقا، ويحتوي على :

كاسرة الأمواج: بطول 1830م.

المدخل البحري للميناء: شمالي غربي بعرض 100م وعمق 12م.

الأحواض: وتتكون من حوضين:

## الفصل التطبيقي: ترشيح الإنفاق العام في مؤسسة ميناء مستغانم

- الحوض الأول: بمساهمة مائة تقدر بـ 14 هكتار وعمق يتراوح بين 6.77م و 8.17م.
- الحوض الثاني: بمساهمة مائة تقدر بـ 16 هكتار وعمق يتراوح بين 6.95م و 8.22م.
- الأرصفة: تحتوي على 10 محطات رسو بطول كلي يصل إلى 1296م خطي مقسمة كما يلي:
- الرصيف الشمالي الشرقي: 117 م خطي المحطة (0).
- رصيف المغرب: 412م خطي (المحطة 1،2،3).
- الرصيف الجديد: 217م خطي (المحطة الجديدة 8 و 9).
- رصيف الإستقلال: 270م خطي ( المحطة 4 و 5).
- الرصيف الجنوبي الغربي: 280م خطي (المحطة 6 و 7).
- أرضية التخزين: بمساحة 44.430م.
- مرأب السيارات: بمساحة 24.000م.
- مرأب الحاويات: بمساحة 15.000م وقدرة معالجة 15.000 حاوية سنويا.
- المخازن: عددها 16 مخزن بمساحة 7455 م، تستخدم 8 مخازن لأغراض تجارية.
- طرق المواصلات: وتتكون من:
- الطريق الأرضي: 4885 م خطي.
- السكة الحديدية: 374م لكل الأرصفة مجهزة بخطوط سكة حديدية متجددة تستخدم مؤقتا لنقل الحبوب، الأنابيب المعدنية....
- المطلب الثاني: مهام مؤسسة ميناء مستغانم**

## الفصل التطبيقي: ترشيد الإنفاق العام في مؤسسة ميناء مستغانم

- ❖ استثمار وتطوير ميناء مستغانم؛
- ❖ إستغلال الآلات والإنشاءات المينائية؛
- ❖ إنجاز أعمال صيانة وتهيئة وتحديث للبنى المينائية الفوقية؛
- ❖ إعداد برامج بناء وصيانة وتهيئة للبنى المينائية التحتية بالتعاون مع الشركاء الآخرين؛
- ❖ مباشرة عمليات الشحن والتفريغ المينائية؛
- ❖ مزاولة عمليات القطر، القيادة، الإرساء وغيرها؛
- ❖ القيام بكل العمليات التجارية، المالية، الصناعية، والعقارية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع مؤسسة ميناء مستغانم.

## الفصل التطبيقي: ترشيد الإنفاق العام في مؤسسة ميناء مستغانم

### الجدول رقم (01): عدد العمال مؤسسة ميناء مستغانم

السنوات	2023	2024
العدد	850	760

المصدر: وثائق خاصة بمؤسسة ميناء مستغانم.

### الجدول رقم (02): تشكيلة العمال في مؤسسة ميناء مستغانم

السنوات	2023
التشكيلة	
الإطارات	75
أعوان التحكم	80
أعوان التنفيذ	550
المجموع	705

المصدر: وثائق خاصة بمؤسسة ميناء مستغانم.

### المطلب الثالث: أهداف المؤسسة

تسعى مؤسسة ميناء مستغانم إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تأمين أحسن الظروف لعبور البضائع من حيث المدة الزمنية، النوعية، الحماية، والسعر.
- تقديم تسهيلات حقيقية (وسائل عبور ومعالجة وتخزين ذات كفاءة مالية).
- كون الأذان الصاغية الإهتمامات المتعاملين الإقتصاديين.
- تسيير الأملاك الدولة.

## الفصل التطبيقي: ترشيد الإنفاق العام في مؤسسة ميناء مستغانم

- تسيير الإستثمار وتطوير ميناء مستغانم.
- إستغلال الوسائل والتجهيزات المينائية.
- تنفيذ أشغال الصيانة والتهيئة وخلق بنيات مينائية بالتنسيق مع متعاملين آخرين متخصصين.
- تنفيذ عمليات الشحن والتفريغ المينائية.
- تنفيذ عمليات القطر والإرشاد والرسو... الخ
- تنفيذ كل العمليات التجارية؛ المالية، الصناعية، والعقارية المرتبطة بصفة مباشرة وغير مباشرة بالهدف الإجتماعي.

### المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة ميناء مستغانم EPM:

الرئيس العام المدير

مساعد رئيس المدير العام

مساعد الأمن

خلية التدقيق

مكتب التنسيق العام

مديرية الموارد البشرية والوسائل والتكوين

مديرية المالية والمحاسبة

مديرية الإستثمار  
التجارة

مديرية قيادة الميناء

مديرية الأشغال

خلية الإعلام الآلي

خلية التسويق

خلية المنازعات

خلية التخطيط

خلية الأسواق

قسم المستخدمين والتكوين

قسم الشؤون

قسم الوسائل العامة

قسم المالية

قسم المحاسبة

قسم التجارة

قسم الشحن

قسم الملاحه

قسم الأمن

خلية الأشغال

قسم الصيانة

مصلحة المستخدمين  
التجارة

مصلحة الشؤون العامة

مصلحة الفوترة وأملاك  
التجارة

مصلحة الأرشيف

المصلحة الإجتماعية

مصلحة تسيير المخزون

مصلحة الإحصائيات

محطة القطر

مصلحة الرواتب والتكاليف

المصلحة المالية

مصلحة الشحن والتفريغ

قسم حراس الميناء

مصلحة النشاط الثقافي  
التجارة

مصلحة تغطية الديون

مصلحة التخزين

قسم ضابط الميناء

مصلحة الخدمات الإجتماعية

مصلحة المحاسبة التحليلية

مصلحة الحاويات

مصلحة الأشغال والصيانة

### المطلب الثاني: خصائص المؤسسة

- موقع جيو إستراتيجي هام؛
- وفرة طرق مواصلات نحو منطقة خلفية تتألف من 12 ولاية؛
- محطات رسو متخصصة لسفن الأداء لتأمين الخطوط البحرية المنتظمة؛
- أنشاءات متخصصة لمعالجة ناقلات الحبوب؛ السكر؛ الخمر؛ وناقلات الزفت؛
- قدرات تخزين مغطاة وغير مغطاة؛
- حماية جيدة للبضائع؛
- تنوع طرق التسليم البضائع (السكة الحديدية؛ الطريق الأرضي) عبر التراب الوطني؛
- بني فوقية وتجهيزات وفق طموح المتعاملين الإقتصاديين؛
- إطارات وعمال مهنيون ومدربون على عمليات الشحن والتفريغ؛
- ساعات عمل متواصلة 24 سا (24 سا و7 أيام)

### المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأجور بمؤسسة ميناء مستغانم

#### المطلب الأول: دراسة أجور العاملين

تتم معالجة الأجور محاسبيا في مكتب محاسب وفق تقنيات محددة وثابتة كونها تشكل كتلة معتبرة من التكاليف وحسابها يتم باستعمال برامج الإعلام الآلي ألن اتمام ذلك يدويا هو عملية معقدة وفي دراستنا سنحاول تبسيطها بتبيين كقيمتها بعد عرض العناصر الضرورية لحساب الأجر والتطرق إلى كل التحصيلات والاقطاعات المتعلقة بها.

### العناصر الضرورية لحساب الأجر

❖ عقد العمل: هو عبارة عن إتفاق رضائي بين الطرفين؛ إتفاق بين صاحب العمل والعمال، محدد أو غير محدد المدة؛ يتعهد بمقتضاه العامل ان يؤدي عمال معيناً لصاحب العمل وتحت إرادته أو إشراف، بقاء الأجر

❖ ورقة الحضور: وثيقة يتم فيه توضيح العامل مزاوله نشاط هو ذلك بمراقبة وتسجيل أوقات وصوله وأوقات خروجه من العمل، هذه المراقبة تتم عن طريق التسجيل بسجلات الحضور والغياب لكل عامل ومراقبة أوقات حضور العامل، وهذا حسب والنظام الذي تتبعه المؤسسة، وتستعمل ورقة الحضور عند الشروع في إعداد كشف الأجرة الشهرية مراقبة الغيابات والتأخيرات حتى يتم خصمها من الأجر

❖ ورقة التثقيط: ورقة يتم من خلالها إظهار تقييم أداء العمال حيث تحتوي على المعلومات الخاصة بالموظفين المتمثلة في: صنف العامل؛ تاريخ التقييم، إسم ولقب الموظف.

### المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لمحاسبة الأجور في الميناء مستغانم

المثال الأول: إليك المعطيات التالية والمتعلقة بعامل متزوج وله طفلين والزوجة لا تعمل:

- الأجر القاعدي 19 343 دج
- علاوة المردودية 5%
- تعويض المنطقة 2000 دج
- تسبيق على الأجور 3500 دج
- تعويض السلة 2500 دج
- تعويض مصاريف المهام 7000 دج
- تعويض الأجر الوحيد 540 دج

## الفصل التطبيقي: ترشيد الإنفاق العام في مؤسسة ميناء مستغانم

- تعويض العمل الدائم 4100 دج
- تعويض الضرر 1400 دج
- تعويض الخبرة 1900 دج
- علاوة المردودية الفردية 10%

المطلوب: إعداد بطاقة أجرة العامل.

الإقتطاعات	المداخيل	البيان
	19343	الأجر الأساسي (التقاعدي)
	4100	تعويض العمل الدائم
	1900	تعويض الخبرة
	1400	تعويض الضرر
	193.4 (تحسب من الأجر القاعدي)	علاوة المردودية الفردية 10%
	28 677.3	أجرة المنصب
	967.15 (تحسب من الأجر القاعدي)	علاوة المردودية الجماعية 5%
	2500	منحة السلة
	32 144.45	الأجر الإجمالي
	2000	تعويض المنطقة
	7000	تعويض مصادر المهام
	600 (300*2 طفل)	المنح العائلية

الفصل التطبيقي: ترشيد الإنفاق العام في مؤسسة ميناء مستغانم

	540	تعويض الأجر الوحيد
	42 284.45	المداخيل
أجرة المنصب = 9%		الضمان الإجتماعي
$258.9 = 9\% * 26877.3$		ضريبة الدخل الإجمالي
2412.8		تسبيق على الأجر
3500		3 الإقتطاعات
8493.7		الأجر الصافي
	33 970.75 دج	

**حساب: IRG**

( الأجر الإجمالي الضمان الإجتماعي ) =

$32144.45 - 2580.9 = 29563.55$  دج = 29564 دج (تنتمي للفئة 2)

$10000 - 29564 = 19564 * 20\% = 3912.8$  دج.

التخفيض:  $3912.80 * 40\% = 1565.12$  دج < 1500.

إقتطاع IRG:  $3912.8 - 1500 = 2412.8$  دج.

**المثال الثاني:** تحتوي بطاقة الأجرة لأحد العمال على العناصر التالية:

- ✱ الأجر الأساسي 18000 دج
- ✱ تعويض الخبرة المهنية % 12
- ✱ مكافأة المردودية الفردية % 8
- ✱ مكافأة المردودية الجماعية % 24

## الفصل التطبيقي: ترشيد الإنفاق العام في مؤسسة ميناء مستغانم

✱ تعويض السكن 2500 دج

✱ تعويض السلة 80 دج للوجبة الواحدة

مع العلم أن:

✱ الأجير متزوج وله 3 أولاد أقل من 8 أعوام.

✱ سيشارك في تعاونية خيرية تابعة للمؤسسة ب 1%

✱ استفاد من تسبيق عن أجره قيمته 3500 دج.

✱ الزوجة تشتغل.

المطلوب:

1. إعداد بطاقة أجر

2. التسجيل المحاسبي للأجرة والأعباء الملحقة التي تتحملها المؤسسة

حل التمرين الثالث:

إعداد بطاقة الأجر

عناصر الأجرة	المداخيل	الإقتطاعات
الأجر القاعدي الأساسي	18000	
تعويض الخبرة المهنية	(12% أجر قاعدي) 2160	
تعويض المردودية الفردية	(08% أجر قاعدي) 1440	
أجرة المنصب	21600	

الفصل التطبيقي: ترشيد الإنفاق العام في مؤسسة ميناء مستغانم

	4320	تعويض المرودية الجماعية
	2500	تعويض السكن
	(80*22) 1760	تعويض السلّة
	30180	الأجر الإجمالي الخاضع
	1800	المنح العائلية (3*600)
		الأجر الوحيد لا يستفاد منه
	31980	المداخيل
21600*9% 1944-دج	2188.32	الضمان الإجتماعي (أجرة المنصب)
1% أجرة المنصب = 216	3500	الضريبة على الدخل الإجمالي IRG
		الإشتراك في تعاونية خيرية
		تسيقات على أجرة
	7848.32	الإقتطاعات
	24131.68-دج	الأجر الصافي

حساب الأجر IRG:

30180 - 1944 = 28236 تنتمي للفئة 2.

الفصل التطبيقي: ترشيد الإنفاق العام في مؤسسة ميناء مستغانم

$$(28236-10000) * 20\% = 3647.2 \text{ دج} \quad \text{التخفيض} = 3647.2 * 40\%$$

$$1500 > 1458.88 > 1000 =$$

مقدار الضريبة الواجبة الدفع = 3645.2 - 1458.88 = 2188.32 دج.

التسجيل المحاسبي

	18000	أجور ورواتب (الأجر القاعدي)		6310
	5760	العلاوات الفردية والجماعية		6311
	6420	التعويضات (السلة والسكن وتعويض الخبرة)		6312
	1800	6312		6313
2188.32		منح ذات طابع إجتماعي (المنح العائلية)	442	
1944		(IRG) الضريبة على الدخل الإجمالي	4310	
216		9% الضمان الإجتماعي	438	
3500		الهيئات الإجتماعية (تعاونيات)	425	
24131.68		تسبيقات على الأجور	421	
		المستخدمون-أجور مستحقة		
	24131.68	المستخدمون		421
24131.68		البنك	512	

الفصل التطبيقي: ترشيد الإنفاق العام في مؤسسة ميناء مستغانم

		تسديد الأجور		
5616	5616	إشتراكات إجتماعية (26% أجرة المنصب)	4311	635
		الضمان الإجتماعي 26%		
2188.32	2188.32	IRG	512	442
		البنك		
216	216	تعاونيات	5142	438
		البنك		
	1944	ض 9%		4310
	5616	ض 26%		4311
7560		البنك	512	

المطلب الثالث: دور الإنفاق العام ودوره في ترشيد نفقات الأجور في ميناء مستغانم

تستخدم محاسبة الأجور كأساس منطقي للنهوض بالتطبيق العملي؛ حيث أنها تعطي صورة واضحة للوحدات الحكومية بالتعرف على التكاليف التي تقدمها وكفاءتها في تقديم

## الفصل التطبيقي: ترشيد الإنفاق العام في مؤسسة ميناء مستغانم

الخدمات وتحديد مسؤولية هذه الوحدات أمام الجهات المركزية في مجالات تقديم الخدمات وترشيد الإنفاق العام؛ كما أنها توفر المعلومات اللازمة لتسهيل إعداد الموازنة وتحقيق أهدافها؛ مما يعني أن لنظام محاسبة التكاليف علاقة وإرتباط كبير بترشيد الإنفاق العام وتحقيق أهدافها؛ مما يعني أن لنظام محاسبة التكاليف علاقة وإرتباط كبير بترشيد الإنفاق العام وتحقيق الموازنة وهذا ينعكس إيجاباً على المال العام والكشف عن مدى النجاح والفشل نحو تحقيق الأهداف.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- عمر النور كريم الدين عمر؛ زين العابدين إبراهيم يوسف علي؛ حامد علي أبكر محمد، دور نظم محاسبة التكاليف في ترشيد الإنفاق العام وتحقيق أهداف الموازنة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 02، السودان، 2021، ص08.

خلاصة

وقد جاءت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية المتعمقة بالدور الذي يؤديه ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية من خلال تسليط الضوء على دراسة ميناء مستغانم وتناولت هذه الدراسة الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية لكل من محاسبة الأجور وترشيد الإنفاق الحكومي وكذا الأزمات الاقتصادية، وفي الأخير عمدت إلى توضيح دور سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج وترشيد الإنفاق العمومي، وأزمة انهيار أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014.

الخلاصة

العامّة

## الخلاصة العامة

### لعل أبرز ما استجلبناه، من خلال معالجتنا لموضوعنا هذا.

1. المعالجة الحسابية لأجور العمال، وخلصنا إلى أن الأجور تعد الأساس في استقرار العامل في عمله والرضا عنه وفي تحقيق وتيرة عالية من الإنتاجية.
2. نظام الأجور هو بمثابة سلاح ذو حدين إذا أحسن تصميمه وإدارته كان لخير المؤسسة ولصالحها، وإذا أسئ تصميمه وإدارته كان عبء عليها.
3. يستمد نظام الأجور أهميته البالغة على مستوى الفرد والمؤسسة على حد سواء، هاته الأهمية التي جعلت من تنظيم الأجور وحسابها أمر لا بد منه لتفادي النزاعات والخلافات، ولهذا كانت دراستنا تتعلق بالمعالجة المحاسبية لأجور ورواتب العمال في المؤسسات الاقتصادية.
4. إن ظاهرة تزايد النفقات العمومية، ظاهرة عامة تعاني منها جميع الدول، سواء كانت دول متقدمة أو دول متخلفة، وبغض النظر عن النظام الإقتصادي المنتهج فيها (رأسمالي، إشتراكي)
5. زيادة النفقة إلى أسباب عديدة من أهمها تطور وظائف الدولة، وهذا ما أدى ببعض الدول إلى التفكير في عقلانية.
6. ترشيد إختيارات المالية فيما يخص الميزانية العامة، عن طريق وضع خطط وبرامج بديلة، والبحث عن تقنيات جديدة لإعداد قرارات السلطة العامة.
7. تعد ظاهرة تزايد النفقات العامة من أبرز المشاكل التي تعرض لها علماء المالية العامة والدارسين في هذا المجال ليس من ناحية أسباب فحسب، ولكن أيضا من ناحية ما يترتب عنها من آثار على الإيرادات العامة.
8. لا تستطيع الدولة أن ترفع من إيرادات بدون سبب وجيه، ولا تستطيع أن تتجاوز الدولة حدودا معينة بالنسبة لفرض الضرائب أو زياد وإلا أخلت بالمعايير الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي الحفاظ عليها.

## الخلاصة العامة

9. لا يمكن للدولة أن تلجأ إلى القروض دون أن تأخذ في إعتبارها طاقة الإقتصاد الوطني وقدرته على الوفاء .

10. كل زيادة في النفقات العامة لا بد أن يقابلها زيادة حتمية في عبء الضرائب لأن زيادة النفقات العامة تقضي زيادة الدخل الوطني وزيادة الثروة العامة.

11. النفقات العامة لها أثارها على زيادة الدخل والثروات الأمر الذي قد يؤدي حتى في إرتفاع أسعار الضرائب وفرض ضرائب جديدة إلى أن تقترب أحيانا زيادة الضريبة مع ما قد يحدث من زيادة في دخل الفرد أو ثروته نتيجة إنفاق الدولة لزيادة النفقات العامة لأسباب ظاهرية وأسباب حقيقية.

### الجانب التطبيقي نتائج الدراسة:

وأما الجانب التطبيقي والذي يعتبر محاولة منا لإسقاط أهم المفاهيم المتحصل عليها من الجانب النظري على أحد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، و المتمثلة في شركة ميناء مستغانم، وبعد معرفة كيفية إعداد كشف الأجر ومعالجته محاسبيا، يمكن إيجاز أهم النتائج الدراسة التطبيقية فيما يلي:

- ✓ تحديد الأجور في هذه الشركة حسب المناصب المشغولة، وبالتالي يكون للعامل حق الحصول عليها بمجرد شغلهم بهاته المناصب.
- ✓ تختلف مكونات الأجر في هذه الشركة من عامل إلى آخر وذلك لعدة اعتبارات منها التأهيل العلمي والخبرة أو راتب العامل.
- ✓ تطبيق قانون الضريبة الجديد على الخل الإجمالي لسنة 2023 مكن من تحسين الرواتب.

### الحلول والاقترحات:

- 1) تكوين العمال بصفة دائمة ومستمرة خاصة في الجانب العلمي وهذا لمزيد من الإنتاجية.
- 2) محاولة تكييف مستوى الأجر مع مستوى الاقتصادي والاجتماعي للعمال.

## الخلاصة العامة

- (3) وجوب الاهتمام والاطلاع الواسع لكل القوانين المتعلقة بالراتب بالإضافة إلى جميع القوانين والأوامر المتضمنة حق الموظف في الراتب.
- (4) ضرورة إتباع سياسة ربط الأجر بالإنتاج والتأكيد على أسبقية نمو إنتاجية العمل قبل الأجور وكذلك ربط الحوافز الإنتاجية العمل، وأن تكون تلك الحوافز من نصيب العمال ذوي مجهود مميز فقط.
- (5) تخفيض الضرائب في هذا القطاع من أجل إشعار الموظف بزيادة أجر والتقليل منا إحتياجاته.



قائمة

المصا

در

## قائمة المصادر

- أفراح مقدم؛ إكرام نعمي؛ نرجس شيخة عمارة، المعالجة المحاسبية للرواتب والأجور في ظل نظام المحاسبي المالي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2023/2022.
- براهيم خناطلة؛ نادية خلفة، ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2020.
- بن عومر مخطارية؛ رومان خالدية، محاسبة الأجور في المؤسسة الإنتاجية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2023/2022.
- بوعافية حدة؛ حملوي زكرياء، دور المحاسبة العمومية في ترشيد النفقات العمومية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، بسكرة، 2021/2020.
- بولال عبد الخالق؛ بهليل محمد الأمين، محاسبة الأجور والرواتب في المؤسسة الجزائرية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، شعبة العلوم المالية والمحاسبة، التخصص: محاسبة وتدقيق، سعيدة، 2020/2015.
- جمال الدين سلامة، سياسة ترشيد النفقات العامة بالإسلام والتخفيف من العجز الموازني، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، دراسات إقتصادية، المدية، 2021.
- حيور منال؛ بوحشيشة ناريمان، دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة، معهد العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، 2023/2022.
- سلامي كريمة، دور نظام الأجور في تعزيز ولاء العامل للمؤسسة، جامعة 8 ماي 1945م، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع؛ قالمة، 2019/2018.

## قائمة المصادر

- شراك رابح، شراك زبير؛ النفقات العمومية، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 01، 2021.
- شير عبد القادر، بوحصيدة اسماعيل، دور المحاسبة العمومية في تنفيذ نفقات التسيير في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، الشعبة العلوم المالية والمحاسبة، التخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد البشير ابراهيمي، برج بوعريريج، 022/2021.
- العربي بن علي بوعلام، آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الحقوق في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص قانون الادارة العامة، جامعة الجيلالي الياصب، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، سيدي بلعباس، 2017/2016.
- عمار بوجلال أكرم؛ جندي إسماعيل، المعالجة المحاسبية للرواتب والأجور في المؤسسة الاقتصادية، شعبة العلوم المالية والمحاسبة، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2023/2022.
- قريشي سامي؛ صالح عبد العالي، معايير وآليات الأجور في المؤسسة الاقتصادية، مجلة ولات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2022.
- محمد حمارة؛ دراجي كريمو، ظاهرة تزايد النفقات الحكومية أسبابها وإجراءات ترشيدها في الجزائر خلال فترة 2010-2018، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، 2021.
- مشعلي مريم؛ عثمانية نسرين، دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية في الادارات العمومية، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية، تخصص: مالية مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 8ماي، 1945، قالمة، 2017/2016.

## قائمة المصادر

---